الفصل الحادى عشر
الجدل حول
الدور الذى يلعبه الدين فى الحياة العامة

«لم توجد فى قرننا هذا ـ القرن العشرين ـ علاقة متبادلة بين العقيدة المسيحية والديموقراطية الليبرالية . . أينما امتدت جذور الديموقراطية الليبرالية وازدهرت، فعلت ذلك نتيجة لمبادئ وتراث التنوير . . وليس نتيجة لمبادئ وتراث أية عقيدة دينية».

آرام ڤارتنيان ، «الديموقراطية، والدين، والتنوير».

«المفاهيم الجوهرية للديموقراطية ـ لكرامة الإنسان الفرد، ومن ثم القيود الضرورية على الدولة، وعلى دوائر النفوذ المنفصلة للحياة الاقتصادية، والسياسية والثقافية ـ توجد جذورها فى المسيحية».

ريتشارد چون نويهاوس، «أزمة الإيمان» . .

نظرة عامة

ماذا يجب أن يكون عليه دور الدين، إذا وجد، فى الحياة العامة فى الولايات المتحدة؟ رأينا فى الفصل الأول كيف كان الدين والسياسة متضافرين فى البدايات الاستعمارية للدولة(*) كما رأينا فى الفصل الثانى أن المؤسسين كانت لديهم آراء مختلفة عما يجب أن تكون عليه بالضبط طبيعة هذا الدور، ورأينا فى الفصلين الثالث والرابع أن الدين لعب دورًا بالغ الوضوح فى كثير من القضايا البارزة العامة، سواء فى

(*) يقصد المؤلفان الهجرة من أوروبا للقارة الجديدة، وإنشاء المستعمرات بها فى القرنين السابع والثامن عشر ـ المترجمون.

الماضى أو الحاضر، وقد وصف الفصلان الخامس والسادس القضاياالرئيسية أمام المحكمة العليا، وكذلك التشريعات، التى ساهمت فى تحديد الدور الذى يمكن أن يلعبه الدين فى الحياة العامة، وقدمنا فى الفصل السابع، بحثًا شاملاً عن توجهات عامة الناس وتوجهات الصفوة تجاه هذه القضية، وفحصنا فى الفصلين الثامن والتاسع السبل التى تضافرت بها التوجهات الدينية مع التوجهات السياسية بين الأمريكيين البيض والسود، ووصفنا فى الفصل العاشر، الدور الذى لعبته جماعات المصالح الدينية فى النظام السياسى الأمريكى.

وسوف نناقش فى هذا الفصل، الجدل المعاصر الذى يتعلق بنفوذ الدين فى السياسة، وهل يجب على الولايات المتحدة أن تصبح مجتمعًا أكثر علمانية؟ أو يجب عليها أن تصبح مجتمعًا أكثر تدينًا؟ سوف نقدم الجوانب المختلفة لهذه القضية ونوضح المعضلات التى يتضمنها هذا السؤال، والأفراد والمنظمات فى الولايات المتحدة لديها وجهات نظر تغطى مدى فى غاية الاتساع، ويوجد على أحد طرفى هذه السلسلة المتصلة أولئك الذين يؤكدون على ضرورة الفصل التام بين الدين والسياسة، معتقدين أن هذا الوضع هو الأفضل لكل من الدين والحكومة، ويقع على الطرف الآخر هؤلاء الذين يرون أن الوضع الأمثل هو فى قيام الدين والسياسة بالعمل معا وعن قرب لدعم الغايات النهائية، وسوف نبحث بعض المواقف على طول هذه السلسلة المتصلة.

يجب ملاحظة أن أغلب مناقشات العلماء لهذه القضية، وأغلب المجادلات شيوعًا عن هذا الموضوع، تفترض أن هذه المناقشات تتعلق بهل يجب على المسيحية، أو لايجب عليها، أن تشارك فى الحياة العامة؟ كانت بعض المناقشات تخص الدين المسيحى بالتحديد، وفى الجزء الأكبر، مع ذلك، يمكن تعميم النقاط الرئيسية للنقاش حول الأدوار الدينية الأكثر عمومية، وفى تأثيراتها على الحياة العامة، والأسئلة الرئيسية التى توجه هذا الفصل هى:

* تأسيسًا على البندين الدينيين فى التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، ماهى أنواع المواقف الأربعة الرئيسية التى تتعلق بالدور الأمثل للدين فى الحياة العامة؟
* ماهى البراهين التى سيقت حول فكرة أن مشاركة التنظيمات الدينية فى السياسة هى أمر سيئ للنظام السياسى؟ وبالعكس، ماهى البراهين التى سيقت حول فكرة أن مزج الدين بالسياسة هو أمر سيئ للدين؟

* ماهى البراهين التى سيقت حول الاقتراح القائل إن الدين هو دعم ضرورى للديمقراطية؟ وماهى البراهين التى سيقت حول الفكرة القائلة إن الدين هو هيكل وسيط لازم بين الفرد والحكومة؟

* ماهى البراهين التى سيقت حول الاقتراح القائل إن الحكومة يجب أن تخدم أغراض الدين؟

* ماهى الاقتراحات التى قدمت لتحقيق مشاركة الدين فى السياسة دون حدوث أية مشاكل بين الكنيسة والدولة؟

* ماهى «الحرب الثقافية» وكيف تتعلق بكل من الدين والسياسة؟

الدور الذى يلعبه الدين فى الحياة العامة :

أربع رؤى نظرية

قدمنا لك فى الفصل السابع دراسة أربعة نماذج نمطية من الرؤى التى يعتنقها الجمهور عن الدور الأمثل للدين فى الحياة العامة : التفضيليون المسيحيون، وغير التفضيليين الدينيين، والمعتدلون الدينيون، والمؤمنون بحرية المنافسة للدين (چيلين وويلكوكس ١٩٩٥)، وكانت هذه الأنواع الأربعة حصيلة جمع وجهات النظر تجاه كل من البندين الدينيين فى التعديل الأول، ونريد هنا أن نعود إلى نفس وجهات النظر هذه بدون الجمع بين البندين .

يمكننا أن نفكر فى دور الدين فى الحياة العامة للدولة طبقًا لمتجهين :

* دعم الحكومة للدين، أو متجه الكنيسة الرسمية .

* عدم تدخل الحكومة فى الممارسة الدينية، شاملة الممارسات الدينية فى أماكن المحليات العامة، أو متجه حرية الممارسة الدينية .

كلٌ من وجهتى النظر حول بند الكنيسة الرسمية ذات مضامين عن دور الدين فى الحياة العامة، ويتمسك الموقف التوفيقى بأنه يجب على الحكومة أن تُشرع سياسات تساند الدين المنظم، وهذا، فى كلمات أخرى، تأييد للدين فوق وضد العلمانية، وهو مؤسس على افتراضين :

١- للدين نتائج مفيدة لسلوك الإنسان، وقد يكون أيضًا قوة دافعة تحتية ضرورية للديمقراطية.

٢- تؤكد أغلب الشرائع فى التقاليد اليهودية ـ المسيحية، جوهريًا، على نفس القيم الأخلاقية، ولها تأثيرات سياسية متماثلة، وتوفر «غطاء مقدسا» هو القاعدة الأخلاقية للحياة العامة (بيرجار، ١٩٦٧).

يعتقد الموقف الانفصالى أن الدين يجب أن يبقى محصورا فى عالمه الخاص، ويميل إلى التأكيد على المشاكل التى تتضمنها الطبيعة المطلقة للمتطلبات الدينية فوق وضد الحلول الوسط التى تتطلبها الحياة الديموقراطية، من ثم، تميل المتطلبات الدينية إلى تقسيم الثقافة بدلاً من توحيدها، وهذا يجعل الدين عنصراً محتمل الخطورة فى الحياة العامة، ويجب أن يبقى محصوراً فى كيانه الخاص.

دعنا أيضا نرجع النظر فى المنهجين اللذين اتُّبعا فى تفسير المعنى الصحيح لبند حرية الممارسة الدينية، ويعتقد أولئك الذين يساندون الرؤية المجتمعية، أن مجال حرية الممارسة الدينية يجب أن تقيدها قرارات تشريعية على مستوى الدولة والمحليات، حيث إنها تعكس إجماع أغلبية المواطنين فى عهد ما، فإنهم قد يفرضون قيوداً على حرية الممارسة الدينية التى تنتهك هذا الإجماع، والرؤية التى تعتقد بشكل مشترك أن معايير لآداب السلوك واللياقة، يجب أن تقيد حرية الممارسة الدينية؛ تنعكس ـ على سبيل المثال ـ فى دعوى رينولدز القضائية (حول مبدأ تعدد الزوجات)، والتى نوقشت فى الفصل السادس.

من ناحية أخرى، فقد دعم التفسير الليبرالى لحرية الممارسة الدينية المدى الأوسع لحرية الممارسة للجميع، ما دامت لاتتصادم مع الحقوق الأصلية للآخرين، أو تؤذيهم أذى بالغًا.

لا توجد بالضرورة، كما أشار چيلين وويلكوكس، علاقة بين الرؤية التى يعتنقها شخص ما تجاه بند ما، والرؤية التى يعتنقها نفس هذا الشخص تجاه بند آخر، ويمكن الجمع بينهما بأساليب شتى، كما سنرى.

الجدار العالى للفصل

يريد أغلب الأمريكيين بالتأكيد أن يكون للدين مكان فى الحياة العامة، ومع ذلك،

توجد براهين ضخمة فى صالح الحفاظ على الحياة العامة علمانية بالكامل، وسنلقى نظرة على هذه االبراهين أولاً. وتنطلق البراهين التى تساند الحفاظ على الدين خارج الحياة العامة ـ على الأقل داخل أى كيان تنظيمى ـ من نقطتين:

١- وجود الدين فى الحياة العامة، بسبب متطلباته المطلقة، كثيراً ما يقلص عقلانية ومدنية النقاش العام.

٢- الدين والديموقراطية مؤسسان على عناصر مختلفة وغير متناسبة من حيث الجوهر.

الحقيقة المطلقة للدين ومدنية النقاش العام

أولاً: يمكنك أن تجادل بأن وجود الدين فى الميدان السياسى له تأثيرات عكسية على أسلوب النقاش السياسى، ويسهم الدين فى وجود التطرف، وعدم التسامح، والتعصب، وعدم الرغبة فى الحلول الوسط، وعموماً ينسف أسلوب الهدوء والتعقل الذى يتطلبه النقاش السياسى لكى يدار به الحديث وتتخذ فيه القرارات السياسية، وعندما يدخل الدين إلى ميدان السياسة، فإنه قد يصبح «متأكداً جدا أنه على حق» (فرانكل، ١٩٩٤: ١٠٨ نقلاً عن لسان القاضى ليرندهاند)، وقد كتب أحد المحللين للعلاقات بين الكنيسة والدولة فى الولايات المتحدة: «مهما يكن عمق الإيمان الذى لديك، فإن السمة المتعلقة بكونك "متأكداً جدا" تكمن فى النزعة إلى فرضها على الآخرين» (فرانكل، ١٩٩٤: ١٠٨).

عندما ينغمس النشطاء المتدينون فى عملية الأخذ - والعطاء السياسى، فإنهم قد يفشلون فى إظهار قدرتهم على تصالح الحل الوسط، وأيضًا على معاملة خصومهم السياسيين باحترام، والتى تعتبر بالغة الأهمية فى العملية الديموقراطية. وقد يجدون أنهم غير قادرين على مقاومة ترجمة الإيمان الذى بقلوبهم بأنهم يعرفون الحقيقة الأبدية إلى الدهماء (ووجامان ١٩٨٨: ١٧١). وقد يقود وجود الدين فى الكيان السياسى إلى ميل كل جانب إلى السيطرة على خصومه، كما يتضح ذلك من اللغة المستخدمة فى الصراعات الحالية حول الإجهاض، والحقوق المدنية للمثليين (الشواذ) من الجنسين.

لاحظ جيمس وود الصغير، رئيس تحرير «جريدة الكنيسة والدولة»، فى كتابته عن الانخراط السياسى للمسيحيين الأصوليين، أنه عندما تختلط السياسة العامة بالحقائق الأخلاقية المطلقة، ينظر غالبًا إلى كل من يعارض هذه السياسة على أنه لاأخلاقى وغير مؤمن بالله، وتتجاهل مثل هذه الأرضية الدينية للسياسة العامة تنوع الديانات فى أمريكا، والإجراءات الوقائية الأساسية فى المجتمع الديمقراطى (وود ١٩٨٧ : ٢٥٠).

أبدى المحلل للعلاقات بين الكنيسة والدولة، رونالد ب. فلاورز ترحيبًا حارًا بدور «اليمين المسيحى» فى الحفاظ على القضايا الأخلاقية أمام الجمهور، وفى إثارة النقاش القومى حولها، ولاحظ أيضًا، مع ذلك، أن الدفاعات التى قدمها اليمين المسيحى «كثيرًا ما اتخذت مواقف عسيرة المعالجة استهدفت استقطاب المجتمع». ولاحظ أيضًا، كوضع «أكثر إشكالية» ميل الحركة إلى الانغماس فى «الجهود السياسية لإعادة تشكيل الدولة داخل الصورة التى لديها عنها» (فلاورز: ١٩٩٤ : ١٢٧)، ونحن نلاحظ هنا أن اتخاذ المواقف الصعبة فى المعالجة، والميل إلى «شيطنة» الخصوم السياسيين قد ينغمس فيها أيضًا ممثلون لرؤى دينية أخرى، ولجماعات علمانية أيضًا.

عندما يصبح الدين سياسيًا، فإنه قد ينتهى إلى العمل ضد أفضل ما فى بصيرته، كما قالت «دستور وليامسيبرج» :

«كثيرًا جدا، مثلاً، ما أصبح المؤمنون الدينيون قساة القلب، وأصبح الليبراليون غير ليبراليين، وفقد المحافظون إحساسهم بالتقاليد، وأصبح أبطال التسامح غير متسامحين، كما أصبح حُماة حرية التعبير رقباء على التعبير، و استسلم مواطنو جمهورية أسست على التوفيق الديموقراطى إلى عادة المواجهة القاسية». (دستور ويليامسبيرج ١٩٨٨ : ١٥).

ليست فقط مختلفة، بل عناصر غير متوافقة

قام نقاش آخر لاستبعاد الدين المنظم من المشاركة فى أنشطة السياسة المنظمة على أساس وجود قيم وعناصر أخرى أساسية ليست مختلفة فقط، بل أيضًا لاتتوافق (فارتانيان، ١٩٩١)، وقد قصر ڤارتانيان نقاشه حول الدين فى السياسة على المسيحية التقليدية .

تعمل المسيحية التقليدية داخل كيان من العقائد التى «لايصح نقاشها أو الجدل حولها» (ڤارتانيان ١٩٩١ : ١٢)، وتتطلب الديموقراطية، وعلى النقيض، الاستعداد للأخذ والعطاء، والرغبة فى تصالح الحل الوسط، كما تتطلب «النقاش العقلانى وقواعد البينات والبراهين» بينما يميل الدين التقليدى إلى استبدال هذه المبادئ بأخرى من «الغموض والتعنت» (ڤارتانيان ١٩٩١ : ١٢)، انعكاسا للنقطة التى ذكرت مبكرًا أو التى تتعلق بنوعية النقاش، ويتوقع الدين من أتباعه أن يستسلموا لقوة مطلقة، ويؤخذ هذا على أنه متعارض مع ديموقراطية «الإيمان بالحرية، والحقوق، وحكم الذات» (ڤارتانيان، ١٩٩١ : ١٤)، وهكذا فإن «الديموقراطية والتدين التقليدى لم يكونا فقط مختلفين، بل نظامين متنافرين فى الفكر والسلوك» (ڤارتانيان، ١٩٩١ : ٩).

قام البروفيسور ڤارتانيان فى نهاية نقاشه، بتوسيع نقاشه إلى ما يتجاوز تنافر المسيحية التقليدية مع الديموقراطية؛ ليشمل تنافر الدين عامة مع الديموقراطية، كما قام أيضًا بالتأكيد على أن الإنسانية العلمانية أو العلمانية هى الأساس الوحيد الملائم للنظام السياسى، الذى يؤكد على الحريات الفردية، وانتهى إلى أن الدين يجب أن يظل خارج الحياة العامة، وأن الكنيسة والدولة يجب أن يبقيا منفصلين تمامًا «ليس ذلك ببساطة نابعا من أن ميثاق الحقوق أوصى بذلك، بل لأنهما فى حقيقة الأمر لايمتزجان» (فارتانيان، ١٩٩١ : ٤٥).

الميثاق الإنسانى الثانى

والإعلان الإنسانى العلمانى

ردد البروفيسور ڤارتانيان صدى الآراء التى طرحت أمامه فى الوثائق التأسيسية للحركة الإنسانية فى الولايات المتحدة، وتمسكت الهيئة الإنسانية الأمريكية بإصرار بوجهة النظر الانفصالية طوال تاريخها. ويصف الميثاق الإنسانى الثانى «الفصل بين الكنيسة والدولة، والفصل بين الأيديولوجية والدولة» (كيرتز، ١٩٧٣ : ١٩) على أنها أمور حتمية، وقد جعل الإعلان الإنسانى العلمانى هذه النقطة أكثر تحديدًا، وهو يعارض «جميع أنواع العقائد التى تنشد قوة متجاوزة للطبيعة لإقرار القيم التى

يعتنقونها» (كيرتز، ١٩٨٠ : ٧)، ويعتقد مؤلفو الإعلان ـ إجمالاً ـ أن فرض أية رؤية توقيفية لما يشكل «الصدق، والولاء، والفضيلة، والعدالة» على مجمل المجتمع هو أمر ينتهك الحرية، ولايجوز أن يسمح لأية جماعة بعينها أن تجعل رؤاها الذاتية «سواء أكانت أخلاقية أو فلسفية، أو سياسية، أو تعليمية أو اجتماعية، معايير قياسية لجميع الناس» (الإعلان الإنسانى العلمانى، صفحات ٧ و ١٢).

استمر الإعلان ليقدم بعض التوصيات العملية: يجب ألا تستخدم أموال الضرائب فى مساندة المؤسسات الدينية، ويجب فرض الضرائب على ممتلكات المنظمات الدينية مثل أى ممتلكات أخرى، ولايجب السماح بأداء صلوات منظمة، أوحلف الأيمان الدينية فى المؤسسات العامة.

الملحدون الأمريكيون والحرية من المؤسسة الدينية

هناك منظمتان بذلتا جهدًا كبيرًا للحفاظ على جدار كامل للفصل بين الكنيسة والدولة، والعلمانية الكاملة للحياة العامة، هما: الملحدون الأمريكيون، والحرية من المؤسسة الدينية.

أسست الدكتورة مادلين موراى أوهير عام ١٩٦٣ منظمة الملحدين الأمريكيين لأجل تقدم الإلحاد «والفصل الكامل المطلق بين الحكومة والدين»، وانبثقت المنظمة من تحدى عائلة موراى عام ١٩٥١ لممارسة الصلاة المنظمة وقراءة الكتاب المقدس فى المدارس العامة، والتى كان يحضرها أبناؤها (موراى ضد كيرليت)، وقد اكتسبت الدكتورة أوهير شهرتها بسبب معارضتها لشعار «نحن نثق بالله» الموجود على العملات، وهى تعتقد أن وجود شعار دينى على «العملة القانونية» الرسمية للدولة ينتهك بند الكنيسة الرسمية (لأنه يعنى أن الحكومة قد اختارت الإيمان بالله كموقف رسمى لها)، وينتهك بند حرية الممارسة الدينية، وبند حرية التعبير (لأن اللادينيين مضطرون لأن يستخدموا هذه النقود)، وبند الحماية المتساوية فى التعديل الرابع عشر.

منظمة الحرية من المؤسسة الدينية (تأسست عام ١٩٧٨)، وهى مؤسسة تظلل جميع المفكرين الأحرار ممن ينتمون لأى رأى، وقد شكلت من أجل «تأسيس صوت دائم ورسمى ينادى بفصل الكنيسة عن الدولة»، وهى تعتقد أن الدين المنظم ليس له مكان

فى الحكومة، وأن الدستور كتب خصيصًا بغرض أن يصبح وثيقة لا إلهية، حيث إن الإشارات الوحيدة للدين الموجودة به هى إشارات استبعادية.

معيارى أو حتمى؟

تُقدم الإنسانية العلمانية كحكم معيارى على الأمور - ما الذى يجب أن تكون عليه العلاقة بين الدين والسياسة - ما الذى يراه بعض المنظرين ببساطة على أنه وضع واقعى حتمى، وتقول الفرضية العلمانية، عند تطبيقها على موضوع الدراسة، إنه بتقدم الحداثة، فلا مفر من تقلص دور الدين، وتشمل الحداثة هنا: الأسلوب العلمى للتفكير، والطفرات التكنولوچيه المعاصرة، والحياة الاقتصادية المعقدة، ووسائل الإعلام والترفيه الجماهيرية، وازدياد حجم بيروقراطية الحكومة والتعليم العام. ونظرية العلمانية لها شقان: الأول يقول إنه رغم استمرار وجود الدين كقوة كبيرة، بين عامة الناس، إلا أن صفوة المثقفين والمؤسسات المرتبطة به، قد أصبحوا علمانيين إلى درجة كبيرة. يقول الشق الثانى إن الدين لم يتقلص فعلاً استجابة للحداثة، بل إنه قد يكون قد نما إلى درجة أقوى، ولكنه، مع ذلك، تراجع إلى الدائرة الخاصة للحياة، ويزداد تقهقرا من الانخراط الرسمى والمؤسساتى فى الحياة السياسية. (فاولار وهيرتزك ١٩٩٥ : ٢٤٠-٢٤٣).

يسىء امتزاج الدين والسياسة إلى الدين

ركزت وجهات النظر التى نوقشت أعلاه على الأسباب التى جعلت التدخل الزائد للدين فى السياسة أمرًا يسىء إلى السياسة، وهناك من جادل أيضا بأن هذا التدخل يسىء إلى الدين، وقد يؤدى إلى الوثنية، وإلى محاولة الجمع بين أشياء هى ببساطة غير متناسبة من حيث الجوهر..

رأى معمدانى

درسنا فى الفصلين الأول والثانى أن المعمدانيين كانوا يؤيدون الحرية الدينية بقوة منذ

زمن الاستعمار، وقد قدم ج. برنت والكار (١٩٩٧ : ٣) المستشار العام للجنة المشتركة للمعمدانيين، دراسة حديثة سجل فيها أربعة أسباب توضح لماذا يصبح تأييد الحكومة للدين أمرًا سيئًا للدين:

١- على الرغم من أن هذا التأييد قد يبدو أنه يساعد الدين، إلا أنه دائمًا ما يبرز إمكانية حكم الحكومة للدين.

٢- إنه يقيد إرادة الدين، وقدرته على مساءلة الحكومة بشكل نبوى.

٣- يشجع الدعم الحكومى المالى المؤمنين على التهرب من مسئوليتهم الخاصة عن تقديم المساندة المالية لجماعتهم المؤمنة.

٤- قد تؤدى إعانات الحكومة المالية إلى صراعات طائفية؛ لأنها سوف تخلق شبح المحاباة.

نجاح السوق الحرة

ترك الدين يعمل معتمدًا على نفسه، دون مساندة أو تدخل من الحكومة، يعنى أن تقوم جميع الجماعات الدينية بالتنافس على اجتذاب الأعضاء على قدم المساواة، تمامًا كما يحدث فى جميع أنشطة العمل فى اقتصاد السوق الحرة، وكثيرًا ما لوحظ أن الدين يزدهر فى الولايات المتحدة أفضل مما يحدث فى كثير من الدول التى يحظى فيها الدين بمساندة الحكومة، وأحد التفسيرات لذلك هو أن اقتصاد السوق الحرة للدين فى الولايات المتحدة شجعت، بطبيعة الحال، على نمو عدد كبير ومتنوع من الجماعات الدينية، ومن أنواع الأديان، وهذا يعنى أن الدين قد يروق إلى نوعيات كثيرة من الناس، وهو يعنى أيضًا أن الجماعات الدينية الأقل فاعلية، تلك التى لا تلبى احتياجات الناس المحسوسة، سوف تفشل، تمامًا كما تفشل المؤسسات التجارية التى لا تلبى احتياجات الجمهور (فينك وستارك، ١٩٩٢).

لقد شرحنا أعلاه الرؤية المجتمعية، ويعتقد المجتمعيون عادة أن وجود «غطاء مقدس» موحد (بيتر بيرجر) للعقيدة الدينية أمر ضرورى لازدهار المجتمع، وأن انفلات التعددية الدينية تُضعف الدين بدلاً من أن تقويه، ويقترح نمط التحليل

الاقتصادى الذى قدمه فينك وستارك، أنه ـ بعيدًا عن إضعاف الدين ـ فإن التنافس الحاد والمدفوع بقوى السوق يمكن له تقوية أثر الدين على حياة الأمة.

خطر الوثنية

يتحرك الدين ويُحرك الناس، وهكذا يمكن أن يتولد لدى السياسيين وجماعات المصالح السياسية الإغراء باستخدام قوة الدين فى حياة الناس لمساعدتهم على تحقيق ما لا يستطيعون تحقيقه بأى أسلوب آخر، وعند تحديد هوية الأهداف والتصورات المحددة لأمة ما، أو لحركة سياسية ما، باستخدام الله، تصبح الأمة أو الحركة السياسية صنمًا، وكما قال السناتور السابق مارك هاتفيلد فى حديث معه منذ وقت قريب: «إننى أساسًا أرتاب فى أى فرد يدعى أنه يتحدث باسم كل الناس الذين هم داخل الدين المسيحى، وإننى أشعر بتوتر شديد تجاه أولئك الذين يوهمون الناس بأنهم يتحدثون باسم الله فى الشئون السياسية، وبالنسبة لى يكون هذا كقولهم: هذا هو البرنامج السياسى الذى هو، فعلاً، بديل عن البشارة الإنجيلية» (سوجورنيرز، سبتمبر ـ أكتوبر، ١٩٩٦، صفحة ٢٩).

حتى فيليب واجمان، المدافع العاطفى عن مشاركة المسيحيين فى السياسة، أدرك الخطر. فعلى الرغم من أن إقامة دائرة للضغط هو نشاط مشروع لجماعات الكنيسة، إلا أنه يحمل الخطر فى طياته بسبب القوة الكامنة فيه، قوة قد تمتد إلى ما بعد القضية الحالية موضوع النقاش. ويتضمن أيضًا احتمال التصالح على حل وسط، ولهذا السبب، فإن فقط الذين «تخللهم الإيمان، وأصحاب استقامة لاريب فيها... تقلدهم الكنيسة بمثل هذه المسئولية». (ووجمان، ١٩٨٨: ٢٠٣).

هذا الذى لم يجمعه الله

من الصعب أن نُلخص الرؤية القائلة بأن السياسة والحياة المسيحية الصادقة أمران غير متلائمين جوهريًا، وأن المزج بينهما مثلما يقول المثل محاولة خلط الزيت بالماء، وقد زودنا عالم اللاهوت (ليس راهبا) والاجتماعى الفرنسى جاك إلول بمنهاج لتحقيق هذا التطلع؛ وزودنا أيضًا عالم اللاهوت المسيحى الأمريكى جون هوارد يودر بمنهاج

آخر، وتشترك وجهتا نظر الرجلين فى أنَّ كليهما يرى أن دور المسيحية فى السياسة هو ببساطة «الحضور» بدلاً من «الفعل»، ولم يدع أىّ منهما إلى عدم المشاركة فى عالم السياسة، ويجب أن يكون نمط المشاركة المسيحية مختلفًا، ويعمل كلاهما على أساس أن الدين المسيحى والسياسة هما نظامان من أنظمة الوجود، مختلفان تمامًا وأنهما لايمتزجان جيدًا، والأفراد الذين تحركهم دوافع إيمانهم المسيحى، لهم دور محدد داخل النظام العام، ولا يقوم الدين التنظيمى بهذا الدور، ولو توخى الصدق مع نفسه، لما أمكنه القيام به.

جاك إلول: عبودية الإنسان والحرية الفطرية

نقطة انطلاق إلول هى أن النعمة التى جعلها الله متاحة بدون قيد فى المسيح هى نعمة الحرية الفطرية، وهذه النعمة تُنقذ البشر من الوقوع فى شراك «حكم الضرورة»، أى وضع العبودية، ومع ذلك، نجد أن كل المؤسسات الإنسانية، وخاصة السياسية، تنتمى إلى نظام الضرورة والعبودية، وهكذا، لايستطيع النشاط السياسى أن يحقق حلولاً نهائية، ولايستطيع أيضا أن يحل المشاكل الوجودية، وعندما يرتكب الناس خطأ التفكير فى أنه يستطيع؛ فإنهم بذلك يغوصون أكثر عمقا بأنفسهم فى شراك عبودية الضرورة، ومن ثم، تكون محاولة استخدام النظام السياسى لغرس القيم المسيحية فى المجتمع - أو تقييد القيم غير المسيحية - قد قُدر لها الفشل (إلول، ١٩٦٧، ١٩٧٢/ أ، ١٩٧٢/ ب).

يصر إلول مع ذلك على أن للمسيحى دورًا حاسمًا فى السياسة، هو دور الشاهد، وأن الدولة ضرورية لتأكيد أن الحريات النسبيه مضمونة، وأن الشرور قد قيدت، أما أبعد من ذلك فلا نفع منها ويمكن لعجزها أن يُرى بوضوح، مثلاً، فى حقيقة أن جميع المجتمعات تلجأ إلى العنف لتحقيق وتأمين أهدافها، ولكن العنف بوضوح هو أحد العلامات المميزة «لنظام الضرورة» وعلى «عدم الحرية»، وهو عنصر مفرد فى كل ما قام المسيح بتحرير المسيحيين منه، وطبقًا للتعريف، فإن اللجوء إلى العنف لايمكن أن يكون من سمات حرية المسيحيين (إلول، ١٩٧٢/ ب).

لأنه يتعامل مع عالم من النسبية، فإن أفضل نهج يمكن أن يأخذه من يعيش فى حرية تامة، وهو ببساطة أن يكون هناك، تحد دائم للموقف السياسى الذى مفاده «العمل كالمعتاد». كتب إلول :

«إذا كان على المسيحيين أن يعملوا فى الحياة السياسية ليكونوا شهداء، إذا كان هذا فى الحقيقة هو حافزهم الوحيد . . إذًا فسوف ينظر الآخرون بدهشة إلى هؤلاء الناس الغرباء الذين بدلاً من أن يفعلوا كما يفعل الآخرون، كأن يبغض بعضهم بعضًا لأسباب سياسية، نجد أنهم مفعمون بحب بعضهم لبعض بما يتجاوز هذه الحواجز الفرعية» (إلول، ١٩٧٦ : ٣٩٦).

من خلال هذه الزاوية للنظر الخاصة به، فإن المسيحيين عندما ينغمسون فى مناورات السياسة وتقلباتها الشاقة والممتعة، فإنهم يفقدون قدراتهم الحيوية على القيام بدور الشاهد على الشىء الوحيد الذى تحتاجه السياسة بشدة.

جون هوارد يودر : سياسة العنف الحتمى

قدم اللاهوتى المينونيتى جون هوارد يودر لنا تفسيرًا مختلفًا لهذا الفهم عن مشاركة المسيحيين فى السياسة، وكان يودر مثل إلول شديد الانزعاج؛ لعدم التطابق فى استخدام العنف مع الرؤية المسيحية، (كان المينونيتيون من بين أكثر الشهود المسيحيين تمسكًا بصنع السلام ومنع العنف)، ومع أن إلول، كان يميل هو أيضًا لرؤية أن وجود الدولة أمر ضرورى فقط للسيطرة على أعمال الشر، وحتى فى أعمالها الإيجابية - توفير التعليم والرخاء، مثلاً - تعتمد الدولة غالبًا على استخدام القسر والإكراه لإلزام الناس على دفع الضرائب اللازمة، واعتمادها على القسر، يعنى اعتمادها ضمنًا على العنف (عدم الدفع قد يؤدى، وغالبا ما يؤدى إلى السجن)، ومن خلال هذا المنظور، فإن الدولة هى شىء مغاير تمامًا للمسيحية، لمملكة الله، التى بنيت على أساس السلام. وهو لا يوصى بالعصيان لمتطلبات مثل دفع الضرائب، وبأقصى ما يستطيعون من نية خالصة، فإن المسيحيين يجب أن يخضعوا للدولة وتعليماتها.

لكنه يرى بالاتفاق مع إلول، أن الطريق المتفرد للمسيحى للانخراط فى أنشطة الدولة، هو أن يوقف الفرد حياته على شهود الحقيقة التامة المفارقة للدولة.

لم يُطلب من المسيحيين طبقًا لتفسير يودر أن «يديروا العالم»، فهذه مهمة الرب، وبالنظر إلى شهادة المسيحيين، سيقوم الله فى الوقت المناسب بتحويل العالم لما يتطابق مع المملكة . (يودر، ١٩٧٢ : ٢٣٦ ومواضع أخرى).

قد رأينا أن الإيمان بضرورة وجود «جدار عال للفصل» بين الكنيسة والدولة يمكن أن يأتى من الاقتناع بأن أى شىء أقل من هذا قد يُشكل تهديدًا للحرية وللسلوك المدنى فى الشأن العام، ودرسنا أيضًا الرؤى التى اتخذت موقفًا انفصاليا صارمًا، والآن المزج بين الدين والحكومة أمر يسىء إلى الدين، ويرى آخرون أن النظامين ببساطة لايمتزجان، ولايستطيعان الامتزاج من ناحية المبدأ .

التأكيد على أن الدين والسياسة يحتاجان إلى العمل معا، أو أن الدين ضرورى للسياسة الديموقراطية، يمكن أيضًا أن يطرحه أى من الطرفين، إننا سوف نعود الآن إلى هذه الرؤى.

شراكة العمل الأولى:

الدين كمساند ضرورى للديموقراطية

تعتقد وجهة النظر هذه أن جذور القيم الديموقراطية موجودة فى القيم الدينية اليهودية ـ المسيحية، وأن قيم الديمقراطية تتطلب هذه الأرضية الدينية لتدعيمها، وبالنسبة لأوجه التمييز الأربعة التى بدأنا بها، فإننا نجد هنا مثلاً آخر لوجهة نظر توفيقية، وقد عبر أحد المحافظين المسيحيين الجدد، ريتشاردجون نويهاوس (١٩٨٤ : ٦٢) عن هذا الموضوع بإيجاز بليغ : «المفاهيم الجوهرية للديموقراطية ـ عن كرامة الإنسان الفرد، بما يعنى ضرورة القيود على سلطة الدولة، وعلى دوائر النفوذ المختلفة للحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية ـ توجد جذورها فى المسيحية».

كتب نويهاوس أيضًا يقول : إن الكيان السياسى يستمد توجيهاته من الأحاسيس الثقافية المشتركة، وفى الولايات المتحدة ترتبط الأحكام الأخلاقية عادة مع العقيدة الدينية لأغلبية الشعب، وتوفر الأخلاق اليهودية ـ المسيحية رباط الإحكام الذى يقرب الأمة من المدنية (نيوهاوس، ١٩٨٤).

نصير آخر لوجهة النظر هذه هو أ. جيمس ريتشلى، وهو يدرك أن القضية التى يتضمنها النقاش عن دور الدين فى الحياة العامة فى أمريكا هو: هل يمكن أو لايمكن «أن يعتمد مجتمع حر اعتمادًا كليا على القيم الدينية من أجل تماسك وصيانة حقوق الإنسان»؟ (ريتشلى ١٩٨٥ : ٨)، ولقد ميَّز بين ثلاثة أنواع من أنظمة القيم العلمانية (اللادينية)، ووجد أن كلا منها غير ملائم لتأييد القيم والممارسات الديمقراطية تأييدًا كاملاً.

أول هذه الأنظمة هو الأنانية، ويؤمن بعض من يعتقدون أن الأنانية هى دعامة ضمنية كافية للديموقراطية، بأن هذه هى طبيعة البشر، عند تحررهم من القمع والاضطهاد، ويقوم الناس طبيعيًا بالتصرف بأساليب تدعم الديموقراطية، ويعتقد آخرون من الأنانيين «العقول الأشد»، أنه حتى إذا لم يكن من المستطاع الاعتماد على طبيعة البشر لتجعل الناس يتصرفون ديموقراطيًا، فإن التنافس الحر بينهم سوف يحقق أعظم المنافع لهم جميعًا. ويقول ريتشلى من ناحية أخرى، إن التاريخ لن يؤيد أيا من وجهتى النظر هاتين، ولا يمكن الاعتماد على طبيعة البشر، ولا على نتائج التنافس الحر، وأن إطلاق «الأنانية كفيل من الناحية العملية بإحداث كارثة اجتماعية» (ريتشلى، ١٩٨٥ : ٣٤١ - ٣٤٣).

النظام الثانى للقيم العلمانية الذى ناقشه ريتشلى هو «التسلطية» والتى يراها ـ بمجرد التعريف ـ معادية للديموقراطية، وحتى أكثر الحكومات التسلطية رقة وليونة لا يمكنها أبدًا أن تعتنق أى شىء يقترب من المعايير الديموقراطية للحرية الفردية (ريتشلى ١٩٨٥ : ٣٤٣ـ ٣٤٤).

«الإنسانية المدنية» هى النظام الثالث لقيم العلمانية، والذى يدعى أنه قام «بتشريع كل من حقوق الفرد، وسلطة المجتمع، وحق التوازن بينهما»، وقد ميَّز بين نوعين:

(أ) الإنسانية الليبرالية التى تعتقد أن الأفراد سوف يتطوعون بالتخلى عن جزء من حريتهم، وبعض من حرياتهم المدنية؛ لكى يستمتعوا بمنافع المجتمع المدنى.

(ب) النسخة الأكثر **مجتمعانية** للإنسانية المدنية تعتقد أن الحريات المدنية هى نتاج تطور جماعات المجتمع، ومن ثم تعتمد عليه. يرى ريتشلى أن النوعين غير عمليين منذ

البداية، وتقع النسخة الليبرالية فريسة «الأنانية، والمادية الاستحواذية، واغتراب الذات»، وتميل النسخة المجتمعانية إلى «التلقين الاجتماعى، وسيطرة الدولة، وعنف الجماعة» (ريتشلى، ١٩٨٥ : ٣٣٣٤٤ـ٣٤٥).

حدد ريتشلى أيضًا نوعًا ثالثًا من الإنسانية أطلق عليها «الإنسانية المدنية التقليدية»، وطبيعة البشر، فى هذه النسخة، «تعتمد فى الإنجاز على النظام، والعدالة، والحرية»، وحيث إن فطرة البشر بطبيعتها تتطلع إلى هذه الأهداف، فهى لذلك تقدم أرضية أخلاقية مناسبة «لمجتمع إنسانى حر»، ويرى أن هذا المنهاج أيضًا غير ملائم، ولاتؤيده أى بينة تاريخية (ريتشلى ١٩٨٥ : ٣٤٦ـ٣٤٧).

محور نقد ريتشلى لجميع أنواع الإنسانية المدنية العلمانية، هو أن الموازنة بين الذات والمجتمع، كمصادر مزدوجة نهائية للقيم لا يمكن، ببساطة، ربطهما معًا بدون وجود مصدر ثالث للقيم يعتمد عليه كلاهما، وبدون ذلك سوف يتجاوز دائمًا أحدهما الآخر بسبب تخلف وجود «التأييد الأخلاقى اللازم» للديمقراطية (ريتشلى، ١٩٨٥ : ٣٤٨)، والدين هو هذا المصدر الثالث، مصدر قيم مستقل، وبذلك «فإن سلامة الحكومة الجمهورية، تعتمد على القيم الأخلاقية المستقاة من الدين» (ريتشلى، ١٩٨٥ : ٣٤٠).

الإيمان المسيحى والقيم الديمقراطية

قدم لنا إيرنست جريفيث أحد قوائم القيم الديموقراطية المحددة التى يعتقد أنها مستمدة من التراث اليهودى ـ المسيحى، وتعتمد عليه أساسًا، وكان وشركاؤه المؤلفون (١٩٥٦) يهتمون «بالتوجهات الثقافية أو العادات التى سوف تحفظ استمرار الديموقراطية». إذن ماهى أنواع التوجهات التى سوف تقدم الدعامات السيكولوجية اللازمة للديموقراطية، والتى علاوة على ذلك سوف تمنح الديموقراطية «المحتوى العاطفى» الذى سيجعل أتباعها راغبين فى القتال من أجلها؟ (جريفيث وآخرون، ١٩٥٦ : ١٠١).

إنهم افترضوا أن التراث اليهودى ـ المسيحى، وعلى الأخص الدين المسيحى، هو المنظومة التى تشكل أجود أرضية للقيم اللازمة لديموقراطية فعالة، وأن الإيمان الدينى

فقط هو الذى يمكنه أن يعطى مثل هذه التوجهات سمة التوجهات المطلقة، ومزية بارزة يرون أنها ترقى لحد الضرورة لبقاء الديموقراطية (جريفيث وآخرون، ١٩٥٦ : ١٠٣)، ثم سجلوا بعد ذلك سبعة توجهات محددة اعتقدوا أنها مؤسسة على الدين المسيحى :

* «حب الحرية والإيمان بها» تؤيده العقيدة اليهودية-المسيحية فى قدسية كل فرد باعتباره ابن الله .
* يقوم الالتزام بالمشاركة الفعالة فى حياة المجتمع على الإيمان بوجوب قبول مسئولية الإنسان عن العمل متعاونًا مع جميع الجنس البشرى .
* يمكن أن يتأسس الإخلاص فى الحوار على الاعتقاد فى أن الحقيقة نور داخلى ينبعث من صلاح الله .
* التزام الجماعات الاقتصادية بخدمة المجتمع، هو نتاج لرؤية المسيحية عن المجتمع ككل موحد، والذى يكون فيه لكل فرد مسئولية عن جميع بقية الأفراد .
* تُرى القيادة ومسئولية المنصب العام على أنها ائتمانات عامة تعكس أمثلة الكتاب المقدس لخدمات الأنبياء .
* تؤدى العقائد الدينية إلى توجهات تعزز الاتحاد بين الفردية والمسئولية .
* ينمو التعاون وإرادة الخير بين الأمم من خلال منظور للعالم يقول إننا جميعًا أبناء لأب واحد، هو الله . (جريفيث وآخرون، ١٩٥٦ : ١١٣) .

تبدو الإنسانية المدنية التى قدمها ريتشلى وكأنها تريد أن تقول إنها على الأقل تملك نفس القدرة على تعزيز السمات التى يعتقد جريفيث وآخرون أنها ضرورية للديمقراطية، وبدون مواجهة المخاطر التى تطرحها محاولة تأسيس هذه السمات الحاسمة لحياتنا المشتركة على أرضية من العقائد للفكر الدينى المحدود، ويمكن أيضًا من منظور مجال فكر أديان الجنس البشرى فى جميع أنحاء العالم، أن يقال إنه لا يوجد شىء فى هذه القائمة لا يمكن تأكيده بالتقاليد المركزية لجميع هذه الأديان .

إجماع واسع على القيم الأساسية

متغير آخر عن فكرة لماذا يسير الدين جنبًا إلى جنب مع السياسة، هو الرؤية التى

ترى أن الولايات المتحدة تتحرك على قاعدة واسعة من الإجماع حول القيم الجوهرية، وأن الدين هو جزء لاينفصم من هذا الإجماع. وقد قال أحد المحللين المعاصرين، «فى هذه الرؤية، نحن أفراد الشعب لا نتفق فقط على مجموعة من القواعد، وإنما على مجموعة ضخمة من المبادئ الأخلاقية والغيبية، القائمة على قاعدة متسامية»، ومن الواضح أن مثل هذا النظام، إذا ظهر للوجود، فإنه يؤيد التسامح غير المحدود لمختلف الآراء، وقد شرح جيلين أن مثل هذا الإجماع قد يعنى أن «التسامح حول التعددية لايمكن ولايجب أن يكون بغير حدود».

رغم أن الحدود قد تكون فى الوقت نفسه متسعة وغامضة بعض الشىء، إلا أنه لايجب التسامح مع من ينتهكونها، ويجب أن يمتد التسامح، مع ذلك؛ ليشمل كل من هم داخل الحدود (جيلين، ١٩٩٥ : ٢٧٢ـ٢٧٣).

هذا بيان واضح لتفسير توفيقى لبند الكنيسة الرسمية، بعد دمجه مع رؤية مجتمعاتية لبند حرية الممارسة الدينية، فالدين التنظيمى له دور محدد فى الحياة العامة، كما توجد أيضًا معايير ثقافية محددة، وينبغى أن تتقيد بها حرية الممارسة الدينية.

هذه الرؤية لها مضامين محددة تجاه قضايا السياسة العامة، وتجاه أنواع الأسئلة المتعلقة بالتعديل الأول التى ناقشناها فى الفصلين الخامس والسادس، و«الرموز والأيقونات الدينية» لها بالتأكيد مكانة مهمة فى تلك المؤسسات التى تؤكد على الثقافة العامة وتغرسها فى الأذهان مثل «المدارس العامة، والبنايات العامة، [وأيضًا] فى العطلات القومية»، وللصلاة فى المدارس العامة، والاحتفالات العامة بالأعياد الدينية، أهمية خاصة للحفاظ على الإجماع، وبينما لا يسمح للحكومة أن تساند بعض الطوائف الدينية المعينة، إلا أنه يجب تشجيع تقديم العون للدين بوجه عام، ويجب أن تتلقى التفضيليات الدينية للأغلبية أكثر المعونة الحكومية. (جيلين، ١٩٩٥ : ٢٧٤ـ٢٧٥).

الدين باعتباره هيكلاً وسيطًا ضروريًا

عالجت جماعة حديثة من المفكرين المسيحيين قضية خصخصة الدين التى انبثقت مع بداية الحداثة، وعلمنة الحياة العامة الأمريكية، وقد جادلت بأن الدين والكنائس

ضرورات مطلقة لصحة الديموقراطية، وأن خصخصة الدين تُشكل تهديداً ضخمًا للديموقراطية، وسوف ندرس العمل الذى قدمه روبرت بوث فاولر، وريتشارد چون نويهاوس، وستيفان ل. كارتر، كنموذج لهذه الجماعة من المفكرين.

تعود فكرة أن الدين والنظام الديموقراطى الليبرالى هما «شريكان غير تقليديين» على الأقل إلى أيام أليكس دى توكفيل، ويساعد الدين والثقافة، فى هذا التحليل، أحدهما الآخر بقوة، ولا يتدخل الدين بنشاط فى السياسة؛ ولكنه مصدر للمفاهيم، والقيم الأخلاقية، والاجتماعية، لا تستطيع الحكومة أن تقدمه، وتظل العلاقة مع ذلك، على مستوى يمهد للتأمل. ويقدم المنظرون المعاصرون الذين يفكرون فى هذا المجال، منظوراً تتحرك فيه العلاقة من كونها غير مقصودة إلى كونها مقصودة بوعى تام، والذى يكون فيه دور الدين فى السياسة قد أصبح أكثر نشاطًا.

الدين باعتباره بديلاً عن النظام الديمقراطى الليبرالى

طبقًا لروبرت بوث فاولر، لا زال هناك نوعان سائدان من الرؤى حول العلاقة بين الدين والثقافة، رؤية «مؤيدى التكامل» التى تركز على السبل التى يقوم بها الدين بتعزيز الثقافة الليبرالية، بينما تقوم رؤية «التحدى» بالتركيز على السبل التى يقوم بها الدين بمعارضة الثقافة، وقد اقترح فاولر ضد هاتين الرؤيتين، رؤية أخرى يمثل فيها الدين بديلاً عن النظام الليبرالى، والنظام الليبرالى هو ذو طبيعة تكمن فيها الفردية الشديدة، ومن ثم، يفتقد بُعد المجتمع الذى يحتاجه كل البشر. نتيجة لوجود هذا المجتمع، يقوم الدين بتعزيز النظام الليبرالى بتمكين الناس من التعايش مع التصور الذى لا مفر منه فى الفردية الليبرالية، بتقديمه بديلاً واقعيًا حاسما للمؤمنين، يوفر الدين ثقلاً موازنًا للنظام الليبرالى، يسمح للمؤمنين أن يعززوا ويشاركوا فى هذا النظام كأفضل وسيلة لتنظيم الأوضاع الدنيوية (فاولر، ١٩٨٨).

المجال العام العارى

شرح ريتشارد چون نويهاوس الوضع الحالى مجازيا فى عنوان كتابه «المجال العام العارى» (١٩٨٤)، ويعتقد أن الممارسة السياسية والعقيدة كانا يعملان على أساس أن

الدين والقيم الدينية قد استبعدت من منظومة المجال العام، تاركة المجال العام «عاريًا». هذا العُرى كان مؤقتا وكان فى الوقت نفسه تهديدًا خطيرًا لبقاء الديموقراطية؛ لأنه يشكل «فراغا يستجدى مايملأه»، فراغًا سوف يمتلئ. السؤال الوحيد هو «ما الذى يملؤه؟».

ما أثار اهتمام نويهاوس هو أنه إذا استبعدت القيم الدينية من المجال العام، فإن الأخلاق العامة سوف يقررها صفوة المثقفين الذين لاتتوافق رؤاهم مع رؤى الأغلبية. لقد رأينا بينة لهذا فى بحثنا عن الاختلافات بين رؤى الثقافة الجماهيرية، ورؤى الصفوة فى الفصل السابع. إذا استبعد الدين من موقف التأثير فى المجال العام، فستقوم الحكومة إذا بالسيطرة على عالم الحياة العامة (نيوهاوس، ١٩٨٤).

بعض ما يؤكده نويهاوس هنا هو أن جذور السلطة الأخلاقية للدولة الديموقراطية لاتوجد بنسبة محسوسة فى الحقوق الفردية، أو فى مفهوم «الشعب»، وإنما توجد داخل هذه الجماعات التى يتكون منها المجتمع، والتى من خلالها يتفاعل «الشعب» مع الدولة. «الحظر» الفعال للدين فى ميدان النقاش العام، ترك الولايات المتحدة بدون «رباط عقائدى فعال بين مؤسساتها الضخمة (الهياكل الديناصورية) المنتشرة فى دائرة الحياة العامة، وبين القيم الأخلاقية التى يتحرك الناس بمقتضاها فى حياتهم اليومية». وهكذا، رغم الطلب المتزايد لخدمات الحكومة، إلا أن الناس لايثقون فى سياسة تلك الحكومة، ويخلقون المشاكل من ناحية الشرعية وناحية الاغتراب (كيرين ونويهاوس، ١٩٧٩: ١٠-١١).

يكتب نويهاوس بشعور من الأهمية تولد لديه من اعتقاده بأننا نواجه أزمة شرعية حقيقية، ولن تزداد إلا سوءًا مالم يتح «لهدف أخلاقى متسام» من تركيز حكمه على الدولة، وأن يقرر بوضوح أن الدولة هى ببساطة خادم للقانون، ولكنها ليست مصدره (نويهاوس ١٩٨٤ : ٢٥٩).

كان له وصفة علاجية محددة للغاية لإصلاح مايفهمه على أنه علة أمريكا: القيم التى ربطنا بينها وبين الديمقراطية لايجب فقط الإبقاء عليها، بل يجب أيضًا إعادة الحيوية إليها. يمكن أن يتم ذلك فقط إذا أسست هذه القيم على قاعدة من الإيمان بالكتاب المقدس. إنه يعتقد أن المفاهيم الرئيسية للديموقراطية تجد أصولها فى

المسيحية، وأن الاعتراف بهذه الأصول هو السبيل الوحيد للإبقاء على الديموقراطية كما نعرفها، حيث إن الدين الحقيقى للشعب الأمريكى هو «بأغلبية ساحقة ووضوح تام يهودى ـ مسيحى» (نويهاوس، ١٩٨٥ : ٦٢-٦٥).

وعلى العكس من بعض أعضاء اليمين الدينى، لم يقم نويهاوس بتأسيس ادعائه عن ضرورة التقاليد اليهودية ـ المسيحية من أجل الديموقراطية على وحى مقدس، أو على كلمات الكتاب المقدس. بدلاً من ذلك، لقد جادل من موقف أن اليهودية ـ المسيحية تقدم الأرضية اللازمة لقيم الديموقراطية.

أهى ثقافة عدم الإيمان؟

يرى ستيفين ل. كارتر، مؤلف الكتاب الذائع الصيت «ثقافة عدم الإيمان : كيف يقوم قانون وسياسة أمريكا بتهميش التقوى الدينية؟»، أهمية دور الأديان كدعامة واقية ضد قوة الدولة الطليقة، وتقوم الأديان بوجودها كصوت أخلاقى مستقل، بفرض متطلبات على تابعيها يمكن أن توازن المتطلبات الحكومية المنافسة، وهكذا تقوم بتحديد ولاء المتدينين للدولة، وتوفير نقطة انطلاق للحكم على الدولة (كارتر، ١٩٩٣/ ب : ١٣٦).

يوفر ذلك للأديان إمكانية أن تصبح «مؤسسات وسيطة» تنشط فى الفراغ الكائن بين الفرد والحكومة، بدلاً من أن تستولى الحكومة على هذا الفراغ. الجماعات الدينية القوية التى تحافظ على استقلالها، يمكنها أيضًا أن تحقق وظيفتها التاريخية كناقل للقيم والمعانى من جيل إلى جيل. الدين هو القادر بشكل فذ على أن يلبى هذه الاحتياجات، لأنه يشرك المؤمنين فى التفكير حول الأسئلة الجوهرية وفى البحث عن إجابات جوهرية لها (كارتر، ١٩٩٣/ ب: ١٣٦ ـ ١٣٧).

طبقًا لأطروحة كارتر، نحن نعيش فى «ثقافة عدم الإيمان»، التى تضافرت فيها قوى القانون مع قوى السياسة من أجل تهميش الدين والهبوط به إلى دائرة الخصوصية وإسكات صوته العام بفعالية. المتوقع من رجال الدين «أن يعملوا علنًا، وأحيانًا كذلك على المستوى الخاص، وكأن دينهم لايعنى لهم شيئًا». وتابع قائلاً : «باستثناء مناشدة حكامنا لله، فعندما يأخذ الأمريكيون دياناتهم بجدية، وأن يتعاملوا معها على أنها

مفروضة الاتباع وليست اختيارية الاتباع، فأنت تخاطر بالانتساب إلى الجناح المتطرف» (كارتر ١٩٩٣/ أ : ٣ـ٤).

الأديان هى «جماعات مقاومة ذات استقلال ذاتى . . . ومراكز مستقلة للمعانى» (كارتر، ١٩٩٣/ أ : ٤٠). يجعلها هذا « مثيرة لعدم الاستقرار بشكل متطرف» وهو أيضًا ما يجعلها قادرة على الوقوف فى وجه الدولة. يقول كارتر : نحن نرى هذه الإثارة لعدم الاستقرار، وهذا الاستقلال المعنوى فى العصيان المدنى الذى قام به دكتور مارتن لوثر كينج الصغير، وغاندى، وأيضًا جماعة «عملية الإنقاذ» المناهضة للإجهاض (كارتر، ١٩٩٣/ أ: ٤١).

بالنسبة للأشخاص الذين يبدو لهم أن الدين مفروض عليهم ـ لم يختاروه بحرية، ولكنه كان شيئًا أعطى لهم أو فرضته عليهم قوة خارجية ـ يطالب الدين «بأمور توجد جنبًا إلى جنب، ولكنها ليست متماثلة، والتى سوف ترجح أحيانًا على مطالب الدولة بالطاعة» (كارتر، ١٩٩٣/ أ: ٣٥). إنه هذا الاحتمال لرفض قبول إرادة الدولة، والذى تعتبره الأغلبية حقا أو أمرًا مقبولاً، هو الذى «يقود إلى ارتياب أمريكا تجاه العقيدة الدينية» (كارتر ١٩٩٣/ أ : ٤١).

تحدث كارتر أيضًا عن قضية الفصل بين الكنيسة والدولة. قال بأنه يفهم أن البنود الدينية فى التعديل الأول للدستور كانت تهدف إلى حماية الدين من التدخل الحكومى؛ لا أن تعزل الحكومة من المؤثرات الدينية (كارتر، ١٩٩٣/ أ: ١٠٧). إن نفسر البنود تفسيرًا خاطئًا طبقًا للوضع الثانى، سوف «يحملنا فى الطريق إلى كنيسة رسمية جديدة، كنيسة رسمية لدين يمارس كهواية، هامشى ولايشكل أهمية للبشر الجادين، وغير جدير بأن يذكر فى الأحاديث الجادة» (كارتر، ١٩٩٣/ أ: ١١٥).

أدى به ذلك إلى رؤى بالغة التحديد عن التطبيق السليم للبندين. كان توفيقيًا بالنسبة لبند الكنيسة الرسمية، فهو يعتقد أن الكنائس والبرامج التى تديرها منظمات دينية يجب أن تكون «قادرة على التنافس على نفس الأسس التى تتنافس عليها الجماعات الأخرى من أجل سخاء دولة الرخاء ـ لايجب عليها، طبقًا لبند الكنيسة الرسمية، أن تتراجع إلى منزلة من الطبقة الثانية» (كارتر، ١٩٩٣/ أ : ١١٩). إذًا، على سبيل المثال، تلقى برنامجًا علمانيًا خالصًا لعلاج الإدمان تمويلاً، فينبغى التعامل

بالمثل مع برنامج ذى أساس دينى، يعتمد بشدة على الصلوات ودراسة الكتاب المقدس، والاثنان يجب أن يعاملا بنفس معيار الفعالية.

اتخذ كارتر موقفًا ليبراليًا بالنسبة لبند حرية الممارسة الدينية: جادل من أجل مجموعة واسعة من الإعفاءات من قوانين تطبق مالم ينص على غير ذلك، على الأفراد والجماعات الدينية. يبرز ذلك مباشرة من اقتناعه بأن أحد الأدوار الرئيسية التى تلعبها الأديان، هو دورها كمصدر مستقل للسلطة والقيم التى قد تتطلب، أحيانًا، من أتباعها أن يتصرفوا بطريقة تخالف متطلبات القانون، وأحيانًا طبقًا لنواهيه. (كارتر، ١٩٩٣/أ: ١٢٦). الأساس المنطقى الذى يكمن وراء احتضان الدين، بدلاً من حياد الحكومة ببساطة، لم يهدف أساسًا لحماية ضمير الفرد، رغم أنه يفعل ذلك. الهدف الرئيسى الذى يخدمه الاحتضان هو **«الحفاظ على الأديان كقواعد قوة مستقلة وُجِدت بشكل رئيسى لمقاومة الدولة» (كارتر، ١٩٩٣/أ: ١٣٤).**

لكارتر ونويهاوس رؤية مشتركة عن الدين، ترى الدين على أنه ضرورة مطلقة لموازنة توجه الدولة ذات الديموقراطية العلمانية للتضخم الذاتى اللانهائى على حساب أفضل مبادئها. هناك أيضًا اختلافات مهمة بينهما. نويهاوس يركز على أهمية التراث الدينى اليهودى ـ المسيحى للمحتوى الديموقراطى، وعلى النقيض، يركز كارتر على أهمية الدين والجماعات الدينية عامة، للعملية الديموقراطية. كثيرًا ما استخدم الأديان غير التقليدية كأمثلة إيجابية على المقاومة الدينية، وكثيرًا ما انتقد الأسلوب الذى تعاملت به المحاكم مع هذه المعارضة.

شراكة العمل الثانية:

الكنيسة والحفاظ على النظام المدنى

يعتقد الإصلاحى البروتستانتى جون كالفين أن أفضل نظام هو الذى أيدت فيه الحكومة المدنية عبادة إله اليهودية والمسيحية، ودافعت فيه عن العلم الدينى الصحيح، ووفرت الحماية للكنيسة، وحمَّل الحكومة المدنية أيضًا مسئولية منع الانتهاكات، مثل الوثنية، والتجديف على الله، وتدنيس الأماكن المقدسة، وغير ذلك من «الانتهاكات العامة ضد الدين». المسؤولون المدنيون عليهم أيضًا مسئولية فرض الوصايا العشر التى

جاءت فى الكتب المقدسة اليهودية ـ المسيحية . مدينة كالڤين ، چنيف ، احتضنت منهجه عن دور الكنيسة المسيحية فى الحياة العامة .

المنهج المعاصر فى ضرورة الاتحاد بين الكنيسة والدولة هو نتاج لفكر كالڤين . بدلاً من التأكيد على أن الحكومة الديمقراطية تحتاج إلى الدين كشرط ضرورى ، فإنه يبدأ من موضع أن الدين يحتاج إلى مساندة الحكومة ، واستمد أكثر صياغة متماسكة له داخل حركة حديثة يطلق عليها «إعادة البناء المسيحى» . توجد اختلافات داخل هذه الحركة ، ولكن هناك ، بعض المبادئ التى يتفق عليها جميع قادتها تقريبًا ، وسوف نركز على هذه المبادئ .

إحدى المؤسسات المركزية الرئيسية لفكر رجال إعادة البناء هو فى «مركز فكر مؤسسة خلقدونيا(*)» التى أسسها روساس چون رشدونى ، عام ١٩٦٤ . أوضحت المؤسسة أن هدفها هو «تعليم الناس وفقًا للمعايير الخاصة بالكتاب المقدس عن الحياة الفردية وأيضًا الاجتماعية» . **أعضاؤها «يؤمنون بعدم وجود حلول لمشاكل الفرد أو المجتمع خلاف الحلول التى يقدمها الكتاب المقدس» .**

يجاهد أعضاء إعادة البناء من أجل تحول شامل للولايات المتحدة ، ثم للعالم كله بعد ذلك ؛ حتى يخضع كل شىء وكل إنسان لسيطرة الله ، على الشاكلة التى يدركون هم بها الله . الحكام المدنيون عليهم التزام أخلاقى ودينى للتمسك ولفرض قانون الله كما هو منصوص عليه فى العهدين القديم والجديد للكتاب المقدس .

نبذة عن «إعادة البناء المسيحى»

يمكن أن تجد نبذة مناسبة عن منهج «معيدو البناء» لدور الدين فى الحياة العامة فى بيان أصدرته «مؤسسة خلقدونيا» . النص الكامل للبيان تجده على موقع الانترنت للمؤسسة (http://www.chalcedon.edu.) نلخص فيما يلى نقاطه الرئيسية :

* إعادة البناء المسيحى مؤسسة كالڤينية ، تفهم نفسها على أنها الوريث المعاصر للإيمان الإصلاحى ، المسيحية يجب أن تُطبق على كل شىء فى الحياة ، «على . . . . السياسة بدرجة لا تقل عن الكنيسة» .

(*) Chalcedon Foundation think tank.

* قانون الله له العديد من الأهداف، أحدها هو الحفاظ على انضباط المجتمع المدنى «قمع واعتقال الشرور المدنية».

* يعتقد أعضاء «معيدو البناء» أن المسيح سوف يعود إلى الأرض فقط بعد أن تكون الكنيسة قد جمعت العالم كله على الخضوع للمسيح.

* أعضاء «معيدو البناء» هم «متسيدون» . . إنهم يؤمنون أن كل شيء يجب «إعادة بناءه طبقًا لشروط الكتاب المقدس». ذلك يشمل على وجه الخصوص أربعة أشياء: الفرد، والأسرة، والكنيسة، وأيضًا «المجتمع الواسع، شاملاً الدولة»، إنهم يدعون إلى «حضارة مسيحية» شاملة.

إذًا كيف تكون مشاركة الكنيسة؟

اقتراح مركب

حتى الآن درسنا عددًا من النظريات حول الدور الأمثل الذى يلعبه الدين فى السياسة. أغلبية القادة الدينيين ـ والمتدينين من الناس عامة ـ فى الولايات المتحدة يعتقدون أن للدين دورًا يلعبه فى الميدان العام، وأيضًا فى الحياة السياسية للأمة. رؤاهم تتراوح ما بين العلمانيين المتحمسين، وبين أولئك الذين هم أعضاء إعادة البناء المسيحى.

قدم كتاب مسيحيون ثلاثة اقتراحات ـ حديثة نسبيًا ـ تزودنا بانعكاسات عما يجب أن يكون عليه الدور الذى تلعبه الكنائس فى الحياة العامة الأمريكية. كما بيَّنا سابقًا، أغلب المناقشات فى الولايات المتحدة تدور حول دور الكنائس المسيحية، حيث إن الدين المسيحى هو الدين السائد، وقمنا مع ذلك، بتوسيع النقاش التالى لكى يشمل الجماعات النظامية الإيمانية عامة. تناول آراء الكتّاب الثلاثة معًا يعطينا قائمة مركبة عما يمكن أن تكون عليه هذه العلاقة (ريتشلى، ١٩٨٥، ووجامان ١٩٨٨، وكاستيلى ١٩٨٨). نلاحظ أن المؤمنين لن يوافقوا جميعهم على هذه الصورة المركبة، وقد رأينا فعلاً فى هذا الفصل أن عالمى اللاهوت جون هوارد يودر، وجاكس إلول قدما لنا اقتراحات مختلفة تمامًا.

* جماعات الإيمان مسئولة عن تعليم أعضائها، حتى يقوموا هم بدورهم بالتصرف منفردين داخل العملية السياسية بأساليب تتوافق مع التزامهم الدينى. أبعد من هذا، يُطلب مع ذلك، من جماعات الإيمان أن تقوم بنشاط مباشر فعال فى الحياة العامة، ومع كونها جزءًا من المجتمع المدنى العام يلقى عليها مسئولية المشاركة فى التفاعلات الخاصة به. جماعات الإيمان مطالبة بأن تعارض الشرور الأخلاقية والاجتماعية، وأن تعزز القيم الأخلاقية الإيجابية ما بين أعضائها وأيضًا فى المجتمع على اتساعه. تدرك الجماعات الدينية فى الولايات المتحدة أن أمر الله (أو المقدس بمفهومه الأكثر اتساعًا) هو أمر يطول كل مجالات الحياة الإنسانية، العامة والخاصة.

* عندما يختار الدين التنظيمى أن ينخرط بنفسه بهذا الإسلوب، فإنه «ينبغى له أن يلعب طبقًا لنفس القواعد» (كاستيللى، ١٩٨٨: ٢١) مثل أى طرف آخر، وهذا يعنى عدم الاعتماد على ادعاءات تتعلق بالوحى الإلهى، أو سلطان الدين لتعزيز موقفهم، وعدم الادعاء بأنهم يتحدثون باسم الله.

* يجب على جماعات الإيمان أن تدرك أن العلاقة الأخلاقية مع قرارات الحكومة، والقضايا الاجتماعية متنوعة تنوعًا كبيرًا، ومن ثم يجب عليها أن تختار قضاياها بعناية تامة، كما يجب عليها، بكلمات أخرى، أن تتخذ مواقفها تجاه الأمور التى تكون نتائجها ذات أهمية فعلية بالشروط الأخلاقية، والتى هى فيها على مستوى المنافسة.

* بعض أنواع التدخل المباشر فى السياسة مقبولة. على سبيل المثال، الشهادة أمام اللجان التشريعية، ومذكرات صديق المحكمة، وأنشطة دوائر الضغط، وحملات الرسائل البريدية. تحرم قوانين الضرائب على المنظمات غير الربحية المشاركة المباشرة فى الحملات الانتخابية نيابة عن المرشحين.

* العصيان المدنى هو اختيار لايجب أن يؤخذ ببساطة؛ ولكن على أنه سيكون فى بعض الأوقات اختيارًا ضروريًا، إذا كان الأمر كذلك، يجب إذًا أن يؤخذ مع الاستعداد لقبول العقوبات المفروضة على الأعمال غير القانونية (كما حدث فى حركة الحقوق المدنية التى شرحت فى الفصل الرابع).

* ليس المشايع أو المدافع عن قضية، «دعم موقف أحد الأطراف» هو الاختيار الوحيد العمل من أجل التصالح له أيضًا أهمية (انظر مناقشتنا التالية عن سياسات الأرضية المشتركة).

* رغم أن الدين التنظيمى يجب أن يشارك فى الحياة العامة، إلا أنه يجب عليه أن يكون حذرًا تجاه الأخطار التى تتضمنها هذه المشاركة، وقد يضعف انخراطه العميق فى مصالحات الحل الوسط السياسية قدرته على الحفاظ على موقف أخلاقى موضوعى. كلما ازداد التدخل ازدادت خطورة الاتجاه إلى نوع من الاستبدادية المدمرة للنقاش العام كما سبق بيانه. يجب أيضًا تجنب خطر الوثنية، وخطر المساواة بين بعض الرؤى السياسية والاجتماعية وبين إرادة الله.

* يجب أن تمارس الكنائس وجماعات الإيمان الأخرى نمطًا من المشاركة يعكس دائمًا الاحترام لكل من خصومهم السياسيين وأيضًا جماعات الإيمان الأخرى.

* من ناحية أخرى، المطالبة بأن يكون المرشحون لمنصب عام، من «ربانيو الله» أو من «الذين ولدوا ثانياً»، ينتهك الدستور الذى حرَّم المؤهلات الدينية للمنصب العام. أى موقف أو عمل قد يفهم منه التمييز لاتباع دين معين، أو للدين عامة، أو بموقف «استبعاد» لغير المؤمنين، هو موقف خارج حدود المسموح به (كاستيلى، ١٩٨٨: ٢٣).

«الحرب الثقافية» نزاع بين ثقافتين دينيتين

فى الفصل الرابع درسنا الاختلافات المتنامية بين الدين الليبرالى والمحافظ، ونعود الآن مباشرة إلى أطروحة «الحرب الثقافية»، وهذه الأطروحة ليست بيانًا معياريًا عن الدور الأمثل للدين فى الحياة العامة، بل هى بالتأكيد بيان عن خلاف قد يكون حتميًا داخل هذه الثقافة المعينة، وسوف ندرس الصراع، ثم ننظر بعد ذلك إلى أحد اقتراحات حل هذا الصراع.

الأطروحة الأساسية واضحة البساطة. استخدم جيمس داڤيسون هانتر (الذى أبرز عنوان كتابه تعبير «حروب الثقافة» إلى النقاش العام) تعبيرى «أرثوذوكسى» وأيضًا

«تقدمى» ليحدد كلا القطبين. السمة التى تميز «الأرثوذوكسية» هى اعتمادها وكذلك التزامها تجاه سلطة متسامية غير متغيرة، وثابته، والتى تقف خارج كل من الفرد، والثقافة. «التقدمية» من الناحية الأخرى، تفهم السلطة الأخلاقية على أنها أكثر ذاتية، ترشدها العقلانية بدلاً من السلطة. الحقيقة هى عملية أكثر من كونها محتوى واضح التحديد.

بينما يؤسس الأرثوذوكسيون فكرهم على افتراضات الماضى الكامن فى التراث، يركز التقدميون أكثر على «الافتراضات السائدة فى الحياة المعاصرة» (هانتر، ١٩٩١: ٤٤-٤٥).

توجد جذور الانقسام الذى لاحظه هانتر، فى اختلاف المفاهيم الأخلاقية التى تريد كل منها أن تسيطر على جميع المفاهيم الأخرى. إنه يلامس معظم الافتراضات الأساسية عن الكيفية التى يجب بها تنظيم المجتمع الإمريكى، وكيف يجب أيضًا على أفراد الشعب الأمريكى أن ينظموا حياتهم (هانتر، ١٩٩١: ٤٢-٤٣). ذلك هو الذى يقبع فى قلب النقاش عن الدور الأمثل الذى يلعبه الدين فى الحياة العامة الأمريكية.

المعسكران المتعارضان

قام علماء مختلفون بتحديد وتسمية المعسكرين المتعارضين فى الحرب الثقافية بأساليب مختلفة، ولكنها اشتملت عادة، على الأقل، على الكثير مما يلى:

١- يصطف على أحد الجوانب كلٌ من الليبراليين، واليساريين، والحداثيين، والعلمانيين، والإنسانيين العلمانيين، والنسويين، والمثليين (اللوطيين والسحاقيات) ومن يتعاطفون معهم، وأولئك الذين يؤيدون دولة الرخاء، والمدافعون الكبار عن الحكومة، والمتحمسون لتجميد الأسلحة النووية، والليبراليون الدينيون، والمسيحيون المسكونيون وآخرون (المتدينون الذين يدافعون عن العالمية وعن منهج واسع للتعددية الدينية، ينشدون عادة ما هو أبعد من التعاون بين الكنائس المسيحية؛ لتشمل أيضًا أتباع الأديان الأخرى)، والأكاديميون، وأهل الإعلام. إنهم متهمون بأنهم يزرعون بقسوة برامج الإنسانية العلمانية داخل الأرض، ضد رغبة أغلبية المواطنين الذين يفتقدون القدرة السياسية لمنعهم.

المنظمات التى كثيراً ما تدرج ضمن هذه الفئة تشمل اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، والمنظمة القومية للنساء، وعصبة العمل من أجل حقوق الإجهاض القومية، وأيضًا الناس من أجل الطريقة الأمريكية.

٢- يوجد على الجانب الآخر أولئك الذين يؤيدون القيم التقليدية، ويؤمنون بالانضباط، وبآداب السلوك والنظام العام، وبتعديل الدستور لحماية العلم الأمريكى من التدنيس، وأنصار التفوق الحربى للولايات المتحدة، والمؤيدون لأسرة الوالدين التقليدية بين رجل وامرأة يميل كل منهما للجنس الآخر، على أنها المكان الوحيد لممارسة الجنس، وبالدورين النوعيين التقليديين للرجال والنساء، وسلوك احترام الأبناء لوالديهم، وبالتعضيد الشعبى للعقائد الدينية التقليدية وللقيم الأخلاقية. أكثر المنظمات شهرة فى هذه الفئة كانت منظمة «الأغلبية الأخلاقية» التى حُلت فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. المنظمة الرئيسية الحالية هى منظمة «الائتلاف المسيحى» التى أسسها پات روبرتسون. كثير من القضايا تجد مكانًا لها فى منظمة «نساء أمريكا المهتمات». توجد أيضًا بعض منظمات الهدف الواحد التى تكرس نفسها لأهداف وضع القيود على الإجهاض، وتطهير التليفزيون، وإعادة الصلاة المنظمة إلى فصول المدارس العامة، وتمرير التشريعات الأخرى المخصصة لتقنين القيم التقليدية. كان لهذه الجماعات نجاح ضئيل على المستوى القومى مما جعلها تحول اهتمامها إلى مجالس إدارة المدارس، حيث لاقت بعض النجاح فى هذا المجال.

يوجد تصوير نمطى وعداء على جانبى «السياج اللاهوتى» الذى يفصل الفريقين المتجادلين. ولكن، أى قدر من هذا الجدل كان سفسطة بلاغية؟

«الليبراليون ينظرون عبر السياج اللاهوتى إلى أبناء عمومتهم المحافظين ويرونهم متطرفين أخلاقيين جامدين، وضيقى الأفق. المحافظون يردون عليهم صائحين متذمرين وساخرين أن الليبراليين لا أخلاقيين، متسيبين، وجهلة بالكتاب المقدس، ولاخلاص لهم. . هل كان هذا التوتر، فى الواقع، توترًا عميقًا؟ أو أنه فقط من أعمال بعض جماعات الضغط العالية التنظيم مثل «الأغلبية الأخلاقية»، وأيضًا «الناس من أجل الطريقة الأمريكية»؟ (ووثنو، ١٩٨٨، ٢١٥).

كما أشار ووثنو، التصوير النمطى والعداء كثيراً مايهدآن نتيجة للتفاعل بين الجماعات المتعارضة مع بعضها، كان هذا هو الحال، مثلاً، مع التوترات اليهودية-المسيحية، وكثيراً من التوترات العنصرية أيضًا. فى حالة فرقاء الحرب الثقافية الحالية لم تكن هذه هى الحال. يبدو أن هذه التوترات «تجذرت بسبب وجود اتصال بين الجماعات المتعارضة، وليس بسبب غياب التواصل. التعليم، عامل تقليدى رئيسى آخر للإقلال من التحيز، يبدو أنه لم يؤد هو الآخر إلى تهدئة التوتر بين الليبراليين والمحافظين. مثل التواصل، يبدو أنه يزيد التوتر اشتعالاً. الاعتقاد بأن هذه التوترات موجودة، يبدو أنه قد أصبح إلهامًا لهم بتحقيق الذات. التوترات فى الحقيقة أصبحت عميقة بينهم، وخلقت فجوة فى الحياة الثقافية الأمريكية (ووثنو : ٢١٧-٢٢٣).

ليس هناك كثيرٌ من الناس ممن يمكن تصنيفهم من المنتمين بشكل كامل إلى أحد طرفى الصراع، ولكن يوجد فى الحقيقة، حلقة تواصل تمتد بين القطبين. لاتتفق بين عامة الناس، على وجه الخصوص، وجهات النظر دائمًا بثبات مع معسكر واحد دون الآخر. يوجد تماسك أكثر على مستوى الصفوة، ومع ذلك، أشار هنتر، إلى أنه بالرغم من اللغو البلاغى، إلا أن النقاش حول ثقافة أمريكا ومن الذى سوف يحدد هوية «روح أمريكا» (وونثو ١٩٨٩) له توابع سوف تمس كل فرد. يعكس هذا النقاش الأمانة، والاهتمام العميق بالقضايا المركزية التى تقرر الطريق الذى سوف تسلكه «الثقافة العامة الأمريكية» (هنتر، ١٩٩١ : ٣٣).

الحرب الثقافية والدين المدنى

وصفنا فى الفصل الأول الدين المدنى على أنه دعامة دينية قامت، إلى حد ما، بتوحيد الشعب. جادل ووثنو (١٩٨٨/أ، ١٩٨٨/ب) أن ضوضاء الحرب الثقافية وصلت إلى الدين المدنى، كما وصلت أيضًا إلى الكنائس، وبدلاً من توحيد الناس حول مجموعة من القيم المشتركة، قامت هى بترديد صدى الاختلافات العميقة المنعكسة من أطروحة حروب الثقافات.

تؤكد النسخة المحافظة على أن أمريكا تحتل موقعًا متفردًا فى العلاقة مع الله، من خلال شكل حكومتها وقدسية تشريعاتها الاقتصادية. أمريكا مسئولة عن هداية العالم

جميعه إلى المسيح، وقد منحت مواردَ ضخمة غير عادية وأفضلية قدسية لتحقيق هذا الهدف، وترفض النسخة الليبرالية فكرة «أمة واحدة تحت رعاية الله» باعتبارها تحديًا للتعددية، ولم تذكر أمريكا على أنها أكبر آليات الله لتنصير العالم، كما أنه يمكن أن يشار إلى الولايات المتحدة على أنها سبب للإشكالات التى تواجه العالم، بنفس القدر الذى تعتبر به وسيلة لحل هذه الإشكالات. حقوق الإنسان الأساسية، والتى تعتبر القاعدة التى يقوم عليها الدين المدنى، أكثر من اليهودية/ المسيحية (ووثنو، ١٩٨٨/أ).

كلا الدينين المدنيين يختلفان فى افتراضياتهما الأولية، وفى أساليبهما، وفى أهدافهما النهائية، وتمثل رؤية المحافظين ما أطلق عليه ماكس ڤيبر تعبير «**التوظيف الكهنوتى**» للدين، أى الذى يدعم الامتيازات وانعدام الحركة، كما تشبه رؤية الليبراليين إلى حد كبير ما أطلق عليه ڤيبر تعبير «**التوظيف النبوى**» للدين، أى الذى يثير التساؤلات ويتحدى انعدام الحركة على ضوء الاهتمامات الكبرى (ووثنو، ١٩٨٨/أ: ٣٩٨).

فيما يتعلق بالنسخة الكنيسة للحرب بين الثقافات فى الولايات المتحدة، توجد أحقاد لغوية على كلا الجانبين. تعكس رسالة من الإكليروس الليبرالى والعلماء من ذوى الاهتمام والكافة، مثلاً، كلتا الرؤيتين: «إحداها أُسست على الغطرسة والإحساس الكاذب بالتفوق، والأخرى أُسست على المبادئ الأخلاقية للكتاب المقدس» (ووثنو، ١٩٨٨/أ: ٣٩٧).

ينظر أنصار الدين المدنى فى الولايات المتحدة، إليه على أنه عبقرية دينية موحدة تشكل قاعدة تحتية، وتوحدالأديان الطائفية المختلفة التى تزدهر داخل التعددية الدينية العظيمة هنا، ومن الواضح أن دينا مدنيًا مجزءًا بنفس الأسلوب الذى يتجزء به الدين الإكليروسى لن يستطيع أن يقوم بوظيفة التوحيد هذه. إنه سوف يؤدى، إن كان سيؤدى إلى شىء، إلى توسيع الفجوة.

سياسة الأرضية المشتركة

سياسة جديدة تتجاوز اليسار واليمين؟

«تبدو الحلول القديمة لليسار واليمين والخلاف المرير بين الليبراليين والمحافظين،

وكأنهاغير ذات موضوع، ولايتقبلها الناس داخل مجتمعاتهم المحلية. يهتم كثير من الناس بالقيم الأخلاقية التى اهتم بها المحافظون، وأيضًا بقضايا العدل والمساواة التى شغلت برامج الليبراليين» (واليس، ١٩٩٦ : ٢٠).

يقدم لنا هذا البيان الذى أصدره جيم واليس، مؤسس منظمة«الإقامة المؤقتة»، موجزًا للدفعة الكبرى التى قامت بها حركة كانت تنشد التحرك إلى ما يتجاوز سياسات اليسار ضد اليمين. «الإقامة المؤقتة» هى إحدى المنظمات التى كانت تنشد وضع نهاية للحرب الثقافية. جمهور هذه الحركة متنوع ويضم كل من البروتستانت المحافظين، وأيضًا البروتستانت الأكثر ليبرالية، وكذلك الكاثوليك وغير- المسيحيين، وقد أشار واليس إلى هذا على أنه «سياسة الأرضية المشتركة» (واليس، ١٩٩٧).

ثلاثة أوضاع

المدافعون عن هذا المنهج يركزون تفكيرهم على ثلاثة أوضاع :

١- لدى كلّ من الليبراليين والمحافظين شيء مهم يقدمه، شيء تؤيده أغلبية الأمريكيين.

٢- بالتساوى، مع ذلك، كلاهما لديه أوجه قصور خطيرة.

٣- رغم أن الحكومة الفيدرالية عليها مسئولية بناء مجتمع صالح، وتنمية أخلاق أفراده، خاصة الصغار منهم، إلا أن الكثير يجب أن يُعمل على مستوى المحليات، قريبًا من أماكن مسكنهم وعملهم.

ما الذى يقدمه الليبراليون والمحافظون ويشكل عونًا؟ بذل الليبراليون جهدًا كبيرًا من أجل العدالة العنصرية والاقتصادية والجنسية، لقد وقفوا إلى جانب السلام، وضد قوة السلطة التنفيذية غير الضرورية. كانت الليبرالية دائمًا تناشد الحكومة؛ لكى تقدم «شبكة أمان اجتماعية» وتؤيد أهمية الحقوق الفردية (جيلس ١٩٩٧). وطالب المحافظون «بسياسة أساسها القيم»، وأكدوا على الحاجة إلى أسر قوية، وعلى المسئولية الذاتية بدلاً من الاعتماد على الحكومة (واليس، ١٩٩٧).

من ناحية أخرى، كلاهما لديه أوجه قصور خطيرة وارتكب أخطاء جسيمة. لم تساند المصالح الليبرالية القيم الأخلاقية الاجتماعية والذاتية، ولم تقدم المساندة اللائقة

«للنسيج البالى للحياة الأسرية». كثيراً ماكانت رسالتهم هى رسالة النسبية الأخلاقية تحت اسم الحرية الفردية، واعتمدوا كثيراً على الحلول التى تقدمها الحكومة. وأخطأ المحافظون كذلك تجاه كثير من الشئون المهمة، لم يقوموا - عادة - بتأييد العدالة العنصرية، ولم يدافعوا أيضًا عن الفقراء والمحتاجين. رغم أنهم يهاجمون الحكومة الكبيرة، إلا أنهم يؤيدون مؤسسات العمل الكبيرة والتفوق الحربى (واليس ١٩٩٧)، وقد أيدوا الأسرة شفهيًا، ولكن عملوا على تقنين سياسات إعاقة الأسر. كما قالت وثيقة حديثة على الشبكة فى الموضوع: «من الصعب أن نرى كيف تقوم المقاومة لحفظ أدنى أجر للمعيشة، ولمستوى مكان العمل الإنسانى، ومعارضة حماية البيئة، وقانون السلالات المهددة بالانقراض، وخفض ميزانية الإذاعة القومية العامة، بالإسهام فى تحقيق قيم أخلاقية أعلى» (جيلسى، ١٩٩٧).

أخيراً، لايعتقد الناس أن الحكومة تستطيع أن تجد حلولاً لجميع إشكالات الدولة، وخاصة بدون أن تفرض مزيدًا من التشريعات المتعسفة. يرى هذا المنهاج أن الحكومة بجميع مستوياتها - الفيدرالى، والولاية، والمحلى - يجب أن تعمل مع القطاع الخاص لتحقيق الحلول التى تتجاوز سياسة اليمين واليسار.

مضامين عملية

من الظاهر أنه يوجد على الأقل فرعان عمليان لسياسة الأرضية المشتركة. قام الرئيس كلينتون فى خطابه عن حالة الاتحاد سنة ١٩٩٧، بتحدى الكنائس والمؤسسات غير الربحية الأخرى، ومؤسسات الأعمال أن «تستأجر أحداً بعيداً عن الضمان الاجتماعى»، كما أكد فى خطابه أن مراجعة القانون سمحت لأصحاب الأعمال الخاصة، شاملة الجماعات الدينية، بأن يستخدموا أموال الضمان الاجتماعى فى توظيف وتدريب من كانوا يتلقون أموال الضمان سابقًا.

يتضح الفرع العملى الآخر فى قانون تجديد المجتمع الأمريكى الذى قدم إلى الكونجرس فى وقت سابق، ويسمح هذا القانون أيضًا للحكومة أن تقدم المساعدات المالية، من خلال الإيصالات، إلى برامج مكافحة المخدرات برعاية دينية، وكذلك إلى المدارس التى ترعاها المنظمات الدينية. على الأقل جزءاً من النوايا خلف «ائتلاف

التجديد» الذى أقامه مجلس النواب ومجلس الشيوخ الجمهورى، هو دعم الاقتراحات التى تمكن الجماعات والحكومات المحلية من العمل سويًا مع الحكومة الفيدرالية من أجل حل المشكلات.

لم تكن التطلعات إلى مزيد من الحلول للإشكاليات المحلية هى التى جعلت انتقادات مثل هذه البرامج أمرًا صعبًا. كانت كثير من هذه المقترحات تبدو، فى تطبيقها العملى، وكأنها تدعو إلى عصر جديد من التعاون بين الحكومة وبين الدين. إنه هو هذا التعاون الذى جعل المعارضين لهذه البرامج يحسون بالقلق، خوفًا من الكثير من العقبات والتنظيمات.

الملخص والنتائج

التساؤل عن الكيفية التى يجب أن يشارك بها الدين فى السياسة هو، كما أوضحنا، تساؤل مركب، عرضنا فى هذا الفصل وجهات النظر الآتية:

* الدين المنظم لاينتمى إلى الحياة العامة. امتزاج الاثنين (الدين والحكومة) هو أمر سيئ للحكومة، أو للدين، أو لكليهما.
* الحكومة والدين المنظم كلاهما يستفيد من علاقة المشاركة بينهما، ويعتقد بعض المنظرين أن الدين يقدم مساندة ضرورية للديموقراطية، كما يعتقد آخرون أن الدين يتضمن فى محتواه الدعوة إلى التعاون.
* بعد أن درسنا بعض النظريات عن الكيفية التى قد يشارك بها الدين المنظم فى الحياة العامة، نظرنا بعد ذلك إلى اقتراح مركب أوجز لنا تفصيلات هذه المشاركة، وجدنا أنه، على وجه العموم، رغم أن المشاركة فى السياسة قد تسبب إشكالاً للمؤسسات الدينية، توجد مع ذلك أساليب يمكن بها للكنائس أن تشارك فى السياسة بدون المخاطرة بأى من عقائدها وممارساتها، أو بالنص الدستورى للفصل بين الكنيسة والدولة.
* ما يبدو لكثير من الناس أنه الحال الواقعى هو «حرب ثقافة» بين مصالح الليبراليين والمحافظين.

* أدى هذا الوضع إلى قيام البعض بالدعوة إلى وضع سياسة جديدة تتجاوز كلاً من اليسار واليمين. الاقتراحات العملية التى برزت من هذه الرؤية، مع ذلك، تثير تساؤلات صعبة عن مدى قدر تشابك الحكومة مع الدين المنظم.

ما هى النتائج النهائية التى يمكن أن نحصل عليها من هذه الأفكار؟ يبدو من الواضح أن كثيراً من المنظرين لايريدون «جداراً عالياً مطلقاً للفصل» بين الكنيسة والدولة، ولايريدون أيضاً أن يروا أن هذا الجدار قد تم هدمه بالكامل. هذا الوضع يماثل الوضع بين عامة الناس الذى شرحناه فى الفصل السابع. معظم القلق يأتى من نقطة التطبيق العملى للأفكار التى تتطلب تعاوناً قوياً بين الحكومة وبين الدين التنظيمى. يبدو من المؤكد أن التساؤلات والقضايا حول الدور الأمثل للدين فى الحياة العامة سوف تستمر فى المستقبل المنظور، وقد تزداد حدتها.

لقد بدأنا بالإشارة إلى أن التوجهات تجاه دور الدين فى الحياة العامة يمكن وصفها بأنها تسير باتجاه قوتين موجهتين، لكل من بندى الدين فى الدستور. وإنه يبدو لنا - رغم أن التخمين يكون خطيراً دائماً - أن موجه بند الكنيسة الرسمية من المحتمل أن يأخذ اتجاها توفيقياً فى المستقبل القريب، ويشجع ويسمح بأنواع التعاون بين الحكومة والدين التى ناقشناها سابقاً.

وإنه لأكثر صعوبة أن نحدد مصير القوة الموجهة لبند حرية الممارسة الدينية، بسبب وجود قوى تبدو أنها تجذب إلى كلا الاتجاهين. فمن ناحية، سيطرة الحركات الاجتماعية التى تقوم فيها جماعات كانت هامشية بطلب انضمامها الكامل، قد يؤدى إلى اتجاه استمرارية الحركة الليبرالية. يمكننا أن نرى هذا، مثلاً، فى مطالبة المثليين (الشواذ) بحقهم فى الاحتفال بزواجهم، وبالاعتراف الدينى والقانونى بهذا الزواج. من الناحية الأخرى، يبدو وجود طلب متزايد للحفاظ على معايير المجتمع مما قد يؤدى إلى اتجاه مجتمعانى (يُرى، مثلاً، فى معارضة منح مثل هذه الحقوق). بالموازنة، يبدو أن الموقف المجتمعانى سوف يسود، على الأقل فى المستقبل القريب.

يؤكد الجمع بين البنود الدينية فى التعديل الأول للدستور، مع التدين الملحوظ للشعب الأمريكى، فى الواقع أن دور الدين فى الحياة العامة سوف يظل دائماً موضوع نقاش، ولن يسوى أبداً تسوية كاملة.

References

المراجع

Carter, Stephen L. 1993a. *The Culture of Disbelief: How American Law and Politics Trivialize Religious Devotion.* New York: Basic Books.

Carter, Stephen L. 1993b. "The Resurrection of Religious Freedom?" *Harvard Law Review* 107: 118–142.

Castelli, Jim. 1988. *A Plea for Common Sense: Resolving the Clash between Religion and Politics.* San Francisco: Harper and Row.

"The Courage of Conviction: An Interview with Sen. Mark Hatfield." *Sojourners,* September-October, 1996, pp. 26–29.

Ellul, Jacques. 1967. *The Political Illusion.* New York: Alfred A. Knopf.

Ellul, Jacques. 1972a. *The Politics of God and the Politics of Man.* Grand Rapids, Michigan: William B. Eerdmans.

Ellul, Jacques. 1972b. *Violence: Reflections from a Christian Perspective.* New York: Seabury Press.

Ellul, Jacques. 1976. *The Ethics of Freedom.* Grand Rapids, Michigan: William B. Eerdmans.

Finke, Roger, and Rodney Stark. 1992. *The Churching of America, 1776–1990: Winners and Losers in Our Religious Economy.* New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press.

Flowers, Ronald B. 1994. *That Godless Court? Supreme Court Decisions on Church-State Relationships.* Louisville, Kentucky: Westminster John Knox Press.

Fowler, Robert Booth. 1988. *Unconventional Partners: Religion and Liberal Culture in the United States.* Grand Rapids, Michigan: William B. Eerdmans.

Fowler, Robert Booth, and Allen D. Hertzke. 1995. *Religion and Politics in America: Faith, Culture, and Strategic Choices.* Boulder, Colorado: Westview Press.

Frankel, Marvin E. 1994. *Faith and Freedom: Religious Liberty in America.* New York: Hill and Wang.

Gelsey, Rudi. "Church and State: Give Up Labels and Demand the Politics of Meaning" (http://www.geol.vt.edu/uu/rudi-politics.html).

Griffith, Ernest S., John Plamenatz, and J. Roland Pennock. 1956. "Cultural Prerequisites to a Successfully Functioning Democracy." *American Political Science Review* 50: 107–137.

Hunter, James Davison. 1991. *Culture Wars: The Struggle to Define America.* New York: Basic Books.

Jelen, Ted G. 1995. "Religion and the American Political Culture: Alternative Models of Citizenship and Discipleship." *Sociology of Religion* 56: 271–284.

Jelen, Ted G., and Clyde Wilcox. 1995. *Public Attitudes Toward Church and State.* Armonk, New York: M.E. Sharpe.

Kerrine, Theodore M., and Richard John Neuhaus. 1979. "Mediating Structures: A Paradigm for Democratic Pluralism." Pp. 10–18 in Dean M. Kelley (Ed.), *The Uneasy Boundary: Church and State. The Annals of the American Academy of Political and Social Science,* 446. Philadelphia: The American Academy of Political and Social Science.

Kurtz, Paul (Ed.). 1973. *Humanist Manifestos I and II.* Buffalo: Prometheus Books.

Kurtz, Paul, et al. 1980. *A Secular Humanist Declaration.* Reprinted from *Free Inquiry Magazine,* 1 (No. 1): Winter, 1980.

Neuhaus, Richard John. 1984. *The Naked Public Square: Religion and Democracy in America.* Grand Rapids, Michigan: William B. Eerdmans.

Neuhaus, Richard John. 1985. "A Crisis of Faith." Pp. 61–67 in Raymond English (Ed.), *Ethics and Nuclear Arms: European and American Perspectives.* Washington, D.C.: Ethics and Public Policy Center.

Reichley, A. James. 1985. *Religion in American Public Life.* Washington, D.C.: Brookings Institution.

Vartanian, Aram. 1991. "Democracy, Religion, and the Enlightenment." *The Humanist* 51 (No. 6): 9–14, 45.

Walker, J. Brent. "Church-State Intersection." *The Report from the Capital,* February 1, 1997: 3.

Wallis, Jim. 1996. "A Crisis of Civility." *Sojourners,* September–October, 1996: 16–20. "The Williamsburg Charter: A National Celebration and Reaffirmation of the First Amendment Religious Liberty Clauses." 1988. Washington, D.C.: Williamsburg Charter Foundation.

Wallis, Jim. 1997. "Common Ground Politics." *Sojourners,* January–February, 1997: 7–8.

Wogaman, J. Philip. 1988. *Christian Perspectives on Politics.* Philadelphia: Fortress Press.

Wood, James E., Jr. 1987. "Religious Fundamentalism and the New Right." Pp. 246–250 in John F. Wilson and Donald L. Drakeman (Eds.), *Church and State in American History, Second Edition, Expanded and Updated.* Boston: Beacon Press.

Wuthnow, Robert. 1988a. "Divided We Fall: America's Two Civil Religions." *Christian Century,* April 20, 1988: 395–399.

Wuthnow, Robert. 1988b. *The Restructuring of America Religion: Society and Faith Since World War II.* Princeton: Princeton University Press.

Wuthnow, Robert. 1989. *The Struggle for America's Soul: Evangelicals, Liberals, and Secularism.* Grand Rapids, Michigan: William B. Eerdmans.

Yoder, John H. 1964. *The Christian Witness to the State.* Newton, Kansas: Faith and Life Press.

Yoder, John H. 1972. *The Politics of Jesus.* Grand Rapids, Michigan: William B. Eerdmans.

obeikandl.com

الخـلاصـة

قبل أن تبدأ قراءة خلاصتنا لهذا الكتاب، توقف وفكر كيف يمكنك الإجابة على السؤال التالى :

هل الولايات المتحدة دولة علمانية أو دينية؟

لماذا أجبت بهذه الإجابة التى قدمتها؟ ما هو الدليل الذى عثرت عليه فى هذا الكتاب بحيث يدعم أيًا من الموقفين؟

لقد غطينا عددًا كبيرًا من الأسس فى هذا الكتاب، وحان الآن وقت تلخيص واستخراج بعض النتائج مما قد قدمناه، ولقد وجدنا أن العالمين السياسى والدينى قد اختلطا إلى حد هائل خلال تاريخ الولايات المتحدة، وحتى قبل أن يبدأ هذا التاريخ، فإن الدين والسياسة قد نسجا مع بعضهما داخل المستعمرات، بل وقبل ذلك أيضًا، فقد اتحدا اتحادًا لا انفصام له فى تلك الدول التى جاء منها المستوطنون، إلى ما أصبح فيما بعد الولايات المتحدة.

السياسة والدين:

اهتمام مشترك بالقيم

السبب الجوهرى للعلاقة اللصيقة بين الدين والسياسة، هو أنهما يتعاملان مع اهتمامات إنسانية متداخلة، فالدين، على سبيل المثال، يؤثر بقوة على ما يعتبره الناس صالحًا أو سيئًا، وصوابًا أو خطأ، وأخلاقيًا أو لا أخلاقيًا. وتنشأ السياسة لأن للناس صراعات تتعلق بهذه القيم. لا يوجد اتفاق بين الجميع؛ لذلك ينبغى على السلطة إحلال القيم داخل المجتمع، وهذا هو سبب نشوء السياسة، و أكثر أدوارها أهمية، هو دورها فى تقديم الحلول للمشاكل. فإذا ظهرت قضية، وحدث خلاف بشأن القضية،

وعند حد معين يتم التوصل إلى قرار ملزم (مع ذلك، قد لا يكون القرار دائمًا). كمثال على هذا، الخلاف حول حق المرأة القانونى فى الإجهاض، وهى قضية يوجد حولها لدى الجماعات الدينية، ولدى غيرهم، الكثير من الذى يمكن أن يقال، وعلى الرغم من «حلها» بقرار المحكمة العليا فى قضية «روى ضد وادى»، فإن الخلاف لا يزال قائمًا حتى الآن.

النقطة التى غالبًا ما تتداخل عندها الاعتبارات السياسية والدينية، هى النقطة التى تعنى للناس أعظم قيمة؛ يوفر الدين الوسائل التى يستطيع بها الناس أن يحيوا حياتهم داخل علاقة واعية بما يمثل لهم القيمة الأعلى. ويبدو لمعظم الناس أنه من الطبيعى والصحيح والمعقول، أن ـ فقط ـ القيم الأعلى التى تخصهم ينبغى أن تكون القيم المختارة للثقافة التى يعيشون فى ظلها، وهنا يأتى دور السياسة. وكما أشرنا فى الفصل الأول، فإن السياسة توفر طريقًا واحدًا، يعمل فيه الناس، حتى تصبح القيم التى يمتلكونها، هى القيم الخاصة بالساحة العامة.

لقد تقصينا هذا الاهتمام الراسخ فيما يتعلق بالقيم، خلال ثنايا هذا الكتاب.

وعلى سبيل المثال:

فى الفصل الأول، رأينا أن بعض الناس جاءوا إلى هذا البلد بسبب ما يحملونه من قيم، وفى بعض الحالات حاولوا فرض قيمهم على الآخرين.

فى الفصل الثانى، رأينا أن المؤسسين كان لهم قيم مختلفة تجاه ما يجب أن تكون عليه هذه الأمة الجديدة، وعمومًا، لا يتفق العلماء المعاصرون على ما كانت عليه حقيقة تلك القيم.

خلال التاريخ، الذى راجعناه فى الفصلين الثالث والرابع، ظلت القيم الدينية منسوجة داخل القضايا اليومية، واستخدمت كثيراً لدعم المعارضة لوجهات النظر والاستراتيچيات، فعلى سبيل المثال، دعم بعض الناس الحرب فى جنوب شرق آسيا، بوصفها معركة ضد «الشيوعية الملحدة»، بينما تظاهر آخرون من أجل السلام بناء على قناعتهم الدينية.

عند بحث الأساليب التى استخدمتها المحكمة العليا فى تفسير البندين الدينيين فى التعديل الأول (الفصلين الخامس، والسادس)، **رأينا أن القضاة ـ اهتداء بقيم متنوعة ـ**

توصلوا إلى تفسيرات متمايزة، فى أوقات مختلفة على مدى تاريخ دعاوى الاختصام للحرية الدينية.

فى الفصل السابع، رأينا أن الرأى العام بخصوص العلاقة السليمة بين الدين والسياسة، يعكس مدى واسعًا من القيم على الشعب الأمريكى، كما رأينا فى الفصلين الثامن والتاسع، أن الالتزامات الدينية - أحيانًا - ما تقود إلى قيم سياسية تختلف ما بين الأمريكيين السود والبيض.

انصب الفصل العاشر، على كيفية عمل الجماعات الدينية كجماعات مصالح سياسية، فى محاولاتها لترجمة القيم المعينة الخاصة بهم إلى سياسات عامة.

الحروب الثقافية..... وما بعدها؟

فى النصف الأخير من القرن، غالبًا ما كان هناك استقطاب على القيم التى يعتنقها «اليمين المحافظ»، وتلك التى لدى «اليسار الليبرالى»، حتى إن بعض الكتاب قد وصف ذلك الاستقطاب بأنه «الحرب الثقافية»، كما رأينا فى الفصل الحادى عشر، ولقد طال الجدال كلاً من القيم الجوهرية للجانبين، ورؤاهم تجاه الكيفية التى ينبغى أن تؤثر بها هذه القيم على الشأن العام، وهناك، وبكلمات أخرى، اختلافات على المحتوى وأيضًا الأسلوب بينهما.

أحد الطرق التى أدت إلى تكوين ضفيرة جُدلَ فيها الدين مع السياسة خلال معظم تاريخ الولايات المتحدة، عبر عنها المفهوم المسمى «الدين المدنى»، وهو تدين عام يجمع بين القيم الدينية والقيم الوطنية، وقد ظهر التفكير فى الدين المدنى، أصلاً على أنه مورد تحتى مشترك ومقبول، من الدين والعاطفة الوطنية التى وحدت الأمة، على الرغم من رؤاها الدينية والسياسة المتعددة، وألقى الباحثون الحاليون الضوء على المدى الذى تورط به الدين المدنى - أو فى حالتنا هذه، الأديان - فى التشظية التى وسمت القيم فى الولايات المتحدة منذ الستينيات، وهناك الآن دينان مدنيان على الأقل، نسخة محافظة والأخرى ليبرالية، ذات رؤى مختلفة بشكل محسوس، عن الأمة، وإلى أين ينبغى أن تتجه.

كما رأينا فى الفصل الحادى عشر، إن سياسة الأرضية المشتركة هى محاولة لحل هذا الخلاف، واستحضار سياسات جديدة تتجاوز انقسامات اليسار واليمين، وبالنسبة

لنا، يبدو من المعقول التكهن بأن النقاشين السياسى والدينى فى الولايات المتحدة سوف يستمران، ولقد أصبح الجدل المتصاعد بين القطبين من سمات حياتنا القومية لبعض الوقت، ولا يمكن الوصول إلى حل له بسهولة، فى الوقت نفسه، يبدو من المؤكد وجود اهتمام حقيقى لإيجاد حل له، ويمكن لنا توقع استمرار الجهود فى هذا الاتجاه.

الدور الأمثل للدين

خاص، أم عام، أم كلاهما؟

قضية أخرى مستمرة عن المكان الذى ينتمى إليه الدين، هل موقعه الأمثل الوحيد هو دائرة الحياة الخاصة ـ الأسرة والبيت وجماعة الإيمان ـ أم إن له مكانًا فى «الميدان العام» أيضًا؟ بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون، مثلما يفعل معظم الناس حاليًا، أن الدين ينتمى فعلا وبالتأكيد إلى الميدان العام، فماذا يكون شكل حضوره هذا؟ كيف يمكن نسبته إلى الممثلين الآخرين الذين يحتلون هذا الفراغ؟ سوف تستمر هذه المناقشة بالتأكيد، وسوف تبدر منها علامات زيادة الحدة، ذلك هو ما يبدو لنا.

يمكننا مرة أخرى أن نشيد بكتاب ناجح من أسلوب عرضه، كتاب ستيفن ل. كارتر «ثقافة عدم الإيمان»، الذى ناقشناه فى الفصل السابق، وهو عمل مدروس عميق التفكير، يتطلب من قارئه الانتباه والتركيز، وإنه ليس كتابًا «ذا شعبية» بالاستخدام السائد لهذه الكلمة، ورغم ذلك، فقد أحرز نجاحًا كبيرًا فى السوق، وساعده على ذلك تقديم فعلى من الرئيس بيل كلينتون، ويقبع قلق كارتر الشديد، فى المدى الذى وصلت إليه العلمانية فى الولايات المتحدة، فى طرد الدين خارج الميدان العام، أو على الأقل تهميش الدين، وخفضه إلى مستوى الهواية الشخصية.

يؤمن أغلبية المواطنين بأن الدين يملك بالتأكيد دورًا يلعبه فى الشأن العام، وعلى الرغم من أن بعض الناس يتمسكون بأن الدين والسياسة ببساطة لا يمكن خلطهما، أو لا ينبغى ذلك، فإن معظم الناس لا يأخذون بهذا الموقف، ويصبح السؤال للأغلبية فقط: ماذا ينبغى لهذا التأثير أن يكون، والكيفية التى سوف يمارس بها هذا التأثير؟ ويتعلق السؤال الثانى بكيفية تزويد السياسة بالفوائد التى يملكها الدين لها، مع المعرفة

بالمثل - أن للدين تأثيراً سلبيًا على السياسة، ومن جانب الدين، هناك قلق تجاه الكيفية التى تتيح للدين المشاركة فى السياسة العلمانية للدولة، بدون التضحية بالدين نفسه.

تفسير البنود الدينية

هناك اهتمام لا ينقطع فى الولايات المتحدة عن الكيفية التى يجب بها تفسير البندين الدينيين للتعديل الأول، وعن علاقتهما ببعضهما، وفى التحليل النهائى، هل هما يعملان سويًا، أم أن بينهما خلافًا لا يمكن تجنبه؟ ما هى أنواع التفسيرات الأفضل للسياسة؟ والأفضل للدين؟ ومرة أخرى، ستظل هذه الأسئلة مثارة، بينما تناضل المحكمة العليا محاولة تعريف الحدود للعلاقة بين الدين والسياسة، ودور الدين فى حياة الأمة.

وبالنظر إلى الميل المتزايد للتوجه إلى الحلول القانونية من خلال المحاكم، يمكن التنبؤ منطقيًا بإمكانية تزايد قضايا التعديل الأول.

السؤال عن المعيار الذى يمكن به تفسير معنى بند حرية الممارسة، وأيضًا تطبيقه، قد طرح مجددًا بشكل عام عند الحكم بعدم دستورية قانون إحياء الحرية الدينية عام ١٩٧٧، ولقد أوضح المؤيدون له بأنهم سيحشدون جهدًا جديدًا لإحياء الحرية الدينية إلى مستواها قبل «سميث»، وكما تتذكر، فإن قبل قرار «سميث»، كان على الحكومة أن تظهر ضرورة قسرية، إذا تدخلت فى ممارسة دينية، وبعد «سميث»، عليها إظهار أساس منطقى فقط لمثل هذا الفعل، ومنذ إسقاط القانون بواسطة المحكمة العليا، يطبق حاليًا معيار الأساس المنطقى، ولايزال الجدال حول هذه القضية مستمراً بين القانونيين وبين الزعامات الدينية.

فيما يخص الرأى العام حول العلاقات بين الكنيسة والدولة، فإن الناس يبدون توجهات غاية فى التشوش، ويفضل الناس الفصل بين الكنيسة والدولة بشكل أكبر من الناحية المجردة، بينما يصبحون أكثر ميلاً لتفضيل التوفيق بينهما فى الحالات الواقعية، مثل الدعم للصلاة فى المدارس. ويعتمد التأييد الشعبى للممارسة الحرة بشكل كبير على إدراكهم الخاص بالجماعة المنخرطة، ويميل الناس أكثر إلى تأييد الممارسة الحرة للجماعات التى يحسون نحوها بالاطمئنان النسبى، ويفضلون القيود على الجماعات

التى لديهم مخاوف نحوها، كما تميل الصفوة الثقافية ـ سواء الدينية أو العلمانية ـ أكثر إلى تفضيل الفصل، وإلى تأييد حرية الممارسة، كل الأنماط الثلاثة هذه ـ التوجهات المشوشة لعامة الناس، والدعم الأقوى لكل من الفصل وحرية الممارسة بين الصفوة، ومن ثم فإن التناقض بين المجموعتين ـ يمكن توقع أن يصبح مظهراً ثابتًا لهذه المناقشة.

المتغيرات الدينية كوسائل للتنبؤ بالتوجهات والهويات السياسية

اكتشفنا أن متغيرات دينية ثلاثة ـ الهوية الدينية، وحرفية الكتاب المقدس، والالتزام الدينى ـ هى وسائل كاشفة للتوجهات والهويات السياسية، وليست المتغيرات الدينية بالتأكيد وسائل الكشف الوحيدة، وفى بعض الأحيان ليست هى حتى الوسائل الأقوى، ورغم ذلك، سوف تستمر العوامل الدينية، بدرجات متفاوتة، فى التأثير على ما يظنه الناس، وعلى الكيفية التى يتصرفون بها سياسيًا، وهناك عوامل متعددة للغاية تؤثر بالفعل على ماذا ستصبح عليه هذه العلاقة؛ اثنان من أكثرهما أهمية هما: العرق، والقضية السياسية أو الاجتماعية نفسها، وسوف تستمر القيم التى تعتنقها المرأة أو الرجل، فى التشكل من ناحية بواسطة توجهاتهم ومشاركتهم الدينية، وسوف تساعد هذه القيم بدورها على تحفيز قراراتهم وتصرفاتهم السياسية، فالدين هو من أكثر الخصوصيات الشخصية كثافة، بين كل السمات الإنسانية، ويمكن أن يصبح أيضًا سياسيًا بشدة، وهى حركة قد أظهرت نفسها مرارًا خلال التاريخ الأمريكى، وسوف تبقى فى المستقبل المنظور.

الجماعات الدينية باعتبارها جماعات مصالح سياسية

أحد الطرق الرئيسية التى أصبح بها الدين، واستمر، منخرطًا فى السياسة، هو عمل الجماعات الدينية كجماعات مصالح، ومحاولتها التأثير على المسار السياسى بأساليب متنوعة. فعلى سبيل المثال، وفى التاريخ الحديث نسبيًا، تعاملت الجماعات الدينية كجماعات مصالح فى محاولة للتأثير على السياسة العامة تجاه حقوق الإجهاض، وتجاه حركة الحقوق المدنية، والصلاة فى المدارس العامة، والفصل

العنصرى فى جنوب أفريقيا، ومساعدة إسرائيل، وما ذكرناه لا يمثل إلا قليلا من كثير.

الألفيـــة

يبدو أن الألفية الجديدة بحلول عام ٢٠٠٠، قد أدت إلى إحياء اهتمامات الناس بألفية دينية، وهو إحساس بأن شيئا مهمًا، من المحتمل أن يكون كالزلزال العنيف، سوف يحدث، وما شجع على ذلك التخمين، هو التغيرات والحوادث الدرامية التى حدثت فى كل أنحاء العالم، المجاعة فى أفريقيا، والكارثة النووية فى تشيرنوبيل، وتفكك الاتحاد السوفييتى السابق، والمشاكل التى نجمت عن ذلك، والزلازل والعواصف الكونية الهائلة، ويرى بعض الناس، على الأقل، فيما سبق ما هو أكبر من حوادث طبيعية، ويفسرون ذلك على أنه دليل تصرفات خارقة ومتجاوزة للطبيعة، ولكل الذين يفكرون على هذا النسق، تفرض الألفية الجديدة عجلة حتمية للتساؤلات عن القيم، وبالتالى التساؤلات حول السياسة والدين.

أمة علمانية أم أمة دينية؟

نتحول أخيرًا تجاه السؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة هى أمة دينية، أو أمة علمانية، أو هى إلى حد ما خليط منهما؟ **وعلى الرغم من أن الإجابة الأخيرة هى الأكثر تعقيدًا إلى حد بعيد، إلا أنها الإجابة الوحيدة التى تصف الولايات المتحدة كما هى فى التسعينيات، وكما كانت خلال معظم تاريخها.**

الولايات المتحدة هى أمة علمانية

من الواضح أنه لا توجد كنيسة رسمية، وأموال الضرائب لاتذهب لدعم المنظمات الدينية، والناس ذوو الانتماءات الدينية بكل أنواعها، أو اللادينيين، يستطيعون الوصول إلى المنصب العام، وقد فكر فى الوثائق المؤسسة للأمة وكتبها أناس يحملون تصورات دينية مختلفة للغاية، بما فى ذلك الفكر الحر، وأيضًا اللاأدرية. الدين يمكن تعلمه، لكن

لا يدرس فى المدارس العامة، التى أبعدت عن المدافعة عن أو ضد أى دين، والتعليم العام - الذى يحاول الغالبية بحسبانه ثقافة، ينبغى له ليتمكن من غرس القيم الخاصة به، أن يكون علمانيًا بامتياز، والصفوة، وحراس الثقافة، والإعلاميون، والأكاديميون، وصفوة رجال الأعمال، هم أكثر علمانية بثبات، أو أكثر ليبرالية من «جموع العامة». وتظهر أبحاث الاستطلاع أن شريحة ضخمة من الناس ذوى التزام دينى منخفض، وأن أصحاب الالتزام المنخفض هؤلاء يشبهون بشدة نظرائهم العلمانيين، وهكذا، فإن وجهات النظر السياسية والاجتماعية حتى للناس «المتدينين» قد تكون علمانية حقيقية، ويعيش أتباع كل الديانات الإنسانية فى هذا البلد فوق قاعدة من المساواة القانونية بين الجميع، ومع اللادينيين أيضًا. وتؤيد الغالبية العظمى، الحقوق المدنية، مثل حرية التعبير لهؤلاء الذين يعارضون الكنائس والدين، وهناك البعض، وعلى الرغم من أنهم أقلية، يصرحون بأنهم على استعداد لإعطاء أصواتهم لمرشح للرئاسة من الملحدين.

الولايات المتحدة هى أمة دينية

تنمو الكنائس، وأماكن العبادة، ومعابد اليهود بوتيرة مرتفعة، ويعيش أتباع جميع الديانات العالمية هنا، ويجتذب العديد من هذه الأديان الأمركيين للتحول إليها، وتظهر الكتب ذات الموضوعات الدينية فى قائمة الأكثر مبيعًا، ويستمر الناس فى الالتفات إلى جماعات الإيمان الخاصة بهم لدعمها، خاصة فى أوقات الأزمات، ومناسبات الحياة المهمة، مثل الميلاد، والزواج، والوفاة، ويهتم طلبة المدارس العليا بالدين، وتزدهر المنظمات المتعلقة بالكنيسة فى أماكن الدراسة بطول وعرض البلاد، وفى الجامعة التى نعمل بها، تنظم الجمعيات الدينية الطلابية لقاءات الصلاة اليومية، وفى إحدى ساعات اليوم، وعندما يكون معظم الطلبة يغطون فى نومهم - وبعض الطلبة يحضرونها. وبينما أكتب أنا وزوجتى هذا الفصل الأخير - خلال «الأسبوع المقدس للمسيحيين الغربيين» - فإن الصفحات الأولى لثلاث مجلات أنباء رئيسية أسبوعية تغطى الحكايات التى تتعلق بالعقيدة المسيحية عن قيامة المسيح، والأعمال المدرسية المعاصرة عن علامات الكتاب المقدس التى تتعلق به، وتجتذب البرامج التليفزيونية المتعلقة بالدين أعدادًا كبيرة من المشاهدين، وحتى جولة سريعة بين المواقع الإلكترونية "www" تكشف النقاب عن توليفة هائلة من المواقع المخصصة للدين، وقد أصبحت

المنظمات الدينية المحافظة والأصولية، بوجه خاص، أكثر وأكثر فاعلية فى السياسة خلال العديد من العقود الماضية، ويحفز الدين الأشخاص على العمل، وعلى الاعتراض من أجل القضايا التى تعنى بالقيم الدينية التى تشكل أهمية لهم، ويناقش علماء اللاهوت، وعلماء الأخلاق «كيفية» الانخراط الدينى فى الحياة العامة للأمة.

«الحافظون الوعد»، هى منظمة رجالية مسيحية إيڤانجيليكية، نمت بسرعة ومستمرة فى النماء، وهناك منظمة موازية للنساء فى مرحلة التخطيط، ويفكر العديد من الناس فى ذلك على أنه «أمة واحدة تحت رعاية الرب»، كما أن عملتنا تشير إلى الثقة فى المقدس، ويضمن الرؤساء ملاحظاتهم تعبيرات دينية بشكل متكرر، وأيضًا فقد أفصحت مجموعة الرؤساء السابقين بشكل علنى عن إيمانهم المسيحى.

ما الذى نخرج به من كل ذلك؟ هل نحن نعيش داخل بلد دينى أم علمانى؟

باختصار، فإنه يبدو لنا أن الولايات المتحدة هى أمة علمانية، يسكنها أناس متدنيون فى معظمهم، البعض منهم متدينون للنخاع، والأكثر يمكن إطلاق هذه الصفة عليهم، لكن الغالبية هم متدينون، وقد وجدوا لهم موطنا فى هذه الأمة العلمانية.

***